الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020م)

إعداد الطلبة:
- بثينة دركي
- فاطمة حساني
- موسى بوغزالة

إشراف الاستاذة:
د/ زكية محلوس
مساعد مشرف:
د/ حنان بقاط

لجنة التقييم:

	الرتبة	جامعة الوادي	الصفة
د. سمية دربال	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مقيم أول
د. ريم بن عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مقيم ثاني
د.زكية محلوس	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. حنان بقاط	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا

الموسم الجامعي: 2021 /2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم

درجات والله بما تعملون خبير

سورة المجادلة الآية (11)

شكر وعرفان

على إثر إنهائنا لهذا العمل....

أشكر وأحمد الله عز وجل على توفيقه لنا وعونه في إتمام هذا البحث

كما أتوجه بالشكر والإمتنان الكبيرين للأستاذة المشرفة **"محلوس زكية"**، التي شرفتنا بقبولها الإشراف على إنجاز هذا البحث، ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها البناءة

وإلى الاستاذة المساعدة في الاشراف الدكتورة "**بقاط حنان**" على ما قدمته لنا من تصحيحات وملاحظات خاصة في الجانب التطبيقي من المذكرة.

كما نتقدم بكل الشكر في كلمات متواضعة أتمنى أن تعبر عن معناها إلى كل من ساعدونا من قريب أو بعيد.

كما لاننسى أن نشكر جميع أساتذة وأسرة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

إهـــــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

الى والدتي العزيزة ووالدي العزيز حفظهما الله ورعاهما وأدامهما نورا لدربي اللذان كانا عونا وسندا لي وكان دعاهما المبارك أعظم أثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسى على هذه الصورة والى روح أجدادي الطاهرة (دركي عبد الوهاب، العبيد بشير، دركي مبروكة) رحمهم الله والى جدتي العبيد عائشة أطال الله في عمرها والى اخوتي وأخواتي (ياسين–جعفر–عبد الحق–رميصاء–إشراق) الذين كانوا سندا وعونا لي من بعد الله في كل خطوة أدامهم الله لي والى أل دركي وأل العبيد ولكل من ساندني من قريب أو بعيد.

الى أوفى وأحن صديقة التي كانت معي في هذه الرحلة " أحلام"

وهناك أشخاص مهما كتبنا عبارات المدح والثناء على مساندتهم وتشجيعهم لن ننصفهم ولن نوفيهم حقهم فشكرا جزيلا.

دركي بثينة.

إهـــــــداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذه المذكرة

الى من وهبني كل ما يملك حتى أحقق اماله، الى من كان يدفعني قيما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الانسانية بكل قوة، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، الى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره (علي حساني)، الى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان. الى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة بخطوة في عملي، الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين، أطال الله في عمرها (حفيظة سلطاني).

وجزاهما الله عني خير الجزاء في الدارين.

اليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة، الى أخي (سالم) هداه الله وأنار دربه الى أخواتي (نجلاء، وهاجر، وهناء) ولا أنسى بالذكر كتكوتتنا الصغيرة شمعة بيتنا (اسراء عمورية)، وزوج أختي جزاه الله خيرا (عبد القادر عمورية)، كما أهديه لرفيقاتي دربي صديقات العمر (فريال وبنتها شهودة، منى شيماء، دليلة، جهينة، حياة).

كما أهديه لروح جدتي وخالي رحمهما الله، وأهديه لخالتي العزيزة وعائلتي أبي حل على حدا.

وأهدي هذا العمل الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

كما أهدي ثمرة جهدي الى الأستاذة الكريمة (محلوس زكية) لجهوداتها المبذولة.

الى كل من يؤمن أن بذور النجاح تغير في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى. قال تعالى << ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيرو ما بأنفسهم >> الاية 11سورة الرعد الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

حساني فاطمة.

إهـــــــداء

الى الوالدين الكريمين المعطائين لحد اللحظة

الى جميع أفراد العائلة الكريمة كلا باسمه

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

أهدي هذا العمل المتواضع.

موسى

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر التحرير الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ومن أجل ذلك تم استخدام مؤشر انفتاح الزراعي ليعبر عن التحرير الزراعي بالإضافة على متغيرات أخرى مفسرة متمثلة في كل من تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، إجمالي السكان أما الناتج المحلي الإجمالي فقد استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي والذي مثل المتغير التابع ومعبرا عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية توصلت الدراسة:

- وجود علاقة ارتباط بين كل المتغيرات المستقلة (الانفتاح الزراعي، تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، إجمالي السكان) والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي.
- هناك علاقة أثر عكسية بين الانفتاح الزراعي والنمو الاقتصادي.
- وعلاقة طردية بين اجمالي السكان والنمو الاقتصادي.
- بقية المتغيرات المستقلة كل من سعر الصرف وتكوين رأس المال الثابت لا تؤثر في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحرير التجاري، التنمية المستدامة، الانفتاح الزراعي، النمو الاقتصادي. الجزائر.

Abstract

This study aims to try to measure the impact of agricultural liberalization on the economic dimension of sustainable development in Algeria during the period (1990-2020) and for this، the agricultural Openness Index was used to express agricultural liberalization in addition to other explained variables represented in fixed capital formation، exchange rate، total population، GDP was used as an indicator of economic growth، which represented the dependent variable and expressed :

- The existence of a correlation relationship between all independent variables (agricultural openness، fixed capital formation، exchange rate، total population) and the dependent variable represented by GDP.
- There is an inverse impact relationship between agricultural openness and economic growth.
- A direct relationship between the total population and economic growth.
- The rest of the independent variables both the exchange rate and the formation of fixed capital do not affect economic growth.

Keywords: Trade liberalization، sustainable development، agricultural openness، economic growth. Algeria.

الفهارس

فهـرس المحتويات

شكر وعرفان .....
إهـــداء .....
الملخص .....
فهـرس المحتويات .....**II**
فهرس الجداول ..... **IV**
فهرس الأشكال..... **III**
المقدمة ..... **أ–و**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

تمهيد:.....8

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة.....9

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية 9

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....17

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية.....25

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 28

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....28

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية 34

خلاصة الفصل الأول: 39

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020).

تمهيد: 41

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى. 42

المطلب الأول: مفهوم الانحدار المتعدد. 42

المطلب الثاني: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية. 43

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990_2020 48

المطلب الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2020 48

المطلب الثاني: نمذجة قياسية لأثر تحرير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر 54

خلاصة الفصل الثاني: 61

الخاتمة 62

قائمة المراجع 65

الملاحق 73

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج 55
الجدول رقم (02): يوضح خلاصة النموذج..... 56
الجدول رقم (03): يوضح العلاقة بين المتغيرات المفسرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة 57
الجدول رقم (04): يبين جودة توفيق النموذج..... 58
الجدول رقم (05): يوضح معنوية النموذج الكلي..... 58
الجدول رقم(06): يوضح نتيجة الاستقلال الذاتي للبواقي 59
الجدول رقم(07): يوضح نتيجة اختبار التجانس..... 59
الجدول رقم(08): يوضح نتيجة التعددية الخطية..... 59
الجدول رقم(09): يوضح نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي 60

فهرس الأشكال

الشكل رقم(01): تفسير اختبار داربين وواتسون.....44
التمثيل البياني رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال 1990-2020.....48
التمثيل البياني رقم (03): تطور قيمة الواردات الزراعية في الجزائر خلال 1990-2020.....49
التمثيل البياني رقم (04): تكوين إجمالي رأس المال الثابت في الجزائر خلال 1990-2020.....50
التمثيل البياني رقم (05): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.....51
التمثيل البياني رقم (06): تطور حجم السكان في الجزائر خلال 1990-2020.....52
التمثيل البياني رقم (07): تطور مؤشر الانفتاح الزراعي في الجزائر خلال 1990-2020 53

المقدمة

المقدمة

لقد شهد العالم تغيرات وتطورات في العديد من المجالات وبالتحديد المجال الاقتصادي، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية تحولات كثيرة، والتي أدت الى وجود اختلاف وتفاوت اقتصادي بين الدول، حيث سعت الدول الى سياسة تجارية ملائمة مع سياسة اقتصادية ضرورية لنجاح التنمية ورفع النمو الاقتصادي وهذا للارتباط الوثيق بين التنمية وتأثيرها المباشر في مؤشرات النمو الاقتصادي التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المبتغاة.

ان اعطاء التجارة الخارجية مكانتها هذا ما يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي ويؤدي الى تحقيق الاهداف المرجوة، فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالمكانيات الانتاجية المتاحة.

كما أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر اعتبر عنصر فعال لتحقيق كفاءة وفعالية عالية في الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية.

ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، لنظرا لدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكذا استغلال الامكانيات الطبيعية والبشرية الذي يتوفر عليهما القطاع، وليتمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام، انتهجت الدولة العديد من الاصلاحات الاقتصادية.

وضمن نفس السياق للتنمية المستدامة، احتل البعد الاقتصادي على الحض الأوفر من الاهتمام، وذلك نضير دوره الحاسم الفعال في تغيير أحوال الانسان للأفضل دائما، فكلما كان الاقتصاد يحقق نسب نمو مرتفعة انعكس ذلك بشكا ايجابي ومباشر على الانفاق العام للحكومات (الجاري والأسمالي) لتقديم خدمات أفضل للمجتمع في الصحة، التعليم، والبنية التحتية، وكلها في النهاية تساهم في تطوير حياة الانسان اليومية، كمنتج أو مستهلك.

وبغرض تفعيل دور البعد الاقتصادي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، تم اللجوء الى تطبيق سياسات التحرير والانفتاح "تسيير التجارة " على جميع الأصعدة التجارية، بغرض تنشيط وتسريع حركة المبادلات المنظورة وغير المنظورة على المستوى الدولي، بما يساهم في الرفع من مستوى الاقتصاد الدولي. ويمس هذا التحرير كل القطاعات الاقتصادية الهامة والحساسة مثل: الصناعة، التجارة، والزراعة. ..

ونظرا لكون أغلب الدول العربية النامية بما فيها الجزائر تعاني من اختلال على مستوى الهيكل الاقتصادي، حيث تعتمد على التبعية المطلقة الشبه كاملة لقطاع المحروقات وغياب شبه تام لباقي القطاعات الحساسة، بالرغم

من دورها الفعال في توفير مناصب الشغل الدائمة، ومساعدها في توفير سلع وخدمات قابلة للتصدير وجلب عملات صعبة لها، هذا بالتوازي مع مساهمتها في معالجة اختلالات الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ومن هنا يبرز التحدي الحقيقي الذي يواجه هذه الدول من حيث تنويع اقتصادياتها خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بشكل أكبر بالمجال الصناعي والزراعي من أجل المساهمة في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

1-اشكالية الدراسة:

في ضوء ما تقدم، نكون قد رسمنا ملامح اشكالية موضوعنا هذا، والتي نسوغها على النحو التالي:

هل هناك أثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

2-الأسئلة الفرعية:

ومن التساؤل الرئيسي السابق، يمكننا أن نثير مجموعة من الأسئلة الجزئية، بغرض تسهيل الاجابة عن المشكلة الرئيسية المطروحة، وهي:

- هل هناك علاقة ارتباط معنوية بين كل من الانفتاح الزراعي مع النمو الاقتصادي؟.
- هل توجد علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة احصائية، بين تحرير القطاع الزراعي- متمثلة في مؤشر الانفتاح التجاري - والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي المتغيرات الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة:

وكإجابة موقتة على التساؤلات الفرعية السابقة، سوف نعتمد على الفرضيات الواقعية، والمنطلقة من المسلمات والحقائق العلمية المتعارف عليها، والقابلة للقياس، والتي نسوغها كما يلي:

- هناك علاقة ارتباط معنوية بين الانفتاح الزراعي والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة تأثير معنوية، وذات دلالة احصائية، بين تحرير القطاع الزراعي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر في الجزائر.

4- مبررات ودوافع اختيار الدراسة:

ويكتسي موضوعنا هذا جملة من المبررات والدوافع الموضوعية وأخرى ذاتية، والتي نبينها فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

- يعتبر هذا البحث كمذكرة تدخل ضمن متطلبات التخرج انيل شهادة ماستر مالية وتجارة دولية.

- ارتباط اشكالية هذا موضوع بمجال التخصص (مالية وتجارة دولية).
- الرغبة في الاطلاع على المستوى الذي وصلت اليه الجزائر في مجال تحرير القطاع الزراعي بغرض تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.
- التعرف ومواكبة التقدم المحرز على مستوى أهم المواضيع والعناوين الحديثة (كتب، مقالات،...) في مجال التجارة الدولية، التحرير التجاري، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبررات الذاتية:

- ميول ذاتية لهذا النوع من الموضوعات، بغرض السعي لإثراء ذاكرتنا المعرفية، وتوظيفها في أطوار تعليمية لاحقة.
- ثراء هذا الموضوع بالمعلومات الاقتصادية المتنوعة والمفيدة، لتميزها بعملية التحديث المستمر لارتباطها المباشر باهتمامات الدول مثل: التجارة الخارجية تسيير التجارة، التحرير الزراعي والتنمية المستدامة.

5-أهداف الدراسة:

ونسعى من هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- اكتساب معارف ومدارك جديدة على مستوى كل متغيرات الدراسة (المستقل والتابع)، في جانب المفاهيم النظرية والعلاقات التحليلية بينها.
- محاولة تطبيق اليات الاقتصاد القياسي في دراسة ميدانية محددة، للوقوف على مدى تمكننا من هذه المنهجية، والتعرف على مكامن النقص والقصور بغرض معالجتها.
- محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين التحرير الزراعي والبعد الاقتصادي للتنمية في الجزائر خلال الفترة بين عام 1990-2020.

6-أهمية الدراسة:

وقد تناول موضوع أثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، نظرا للاعتبارت التالية:

- المكانة الهامة التي يحتلها موضوع تحرير القطاع الزراعي على تنويع الاقتصاد في الجزائر والخروج من التبعية الكلية لقطاع المحروقات.
- العلاقة الهامة التي يحتلها هذا الموضوع في العلوم الحديثة، نضير ارتباطه المباشر بمجالات التجارة الدولية.

- سعي الجزائر نحو تطبيق اليات تحرير التجارة بتوظيف كل امكانياتها المتاحة، بغرض تحديث، تطوير وعصرنة جهاز الجمارك وفق اليات الاستفادة من توفير الوسائل المادية، الرقمنة، والتكوين، وما يترتب عن ذلك من أثار ايجابية على مستوى زيادة حجم التبادل الدولي وتحقيق النمو الاقتصادي.
- الحاجة الماسة للتنمية المستدامة للشعوب، عن طريق تفعيل سياسات النجاعة على، مستوى التحرير التجاري وتطوير وتحسين المنظومة القانونية، المادية والبشرية، من أجل تسهيل وزيادة حجم المبادلات الدولية.

7-حدود الدراسة:

ان الدراسة الميدانية، أو ما يسمى بدراسة الحالة، تفرض علينا تحديد الإطار الزمني، الذي يدرس من خلاله متغيرات البحث، وفق الاحصائيات والمعطيات اللازم جمعها وتوفيرها، وذلك بالتقاطع مع تحديد المناطق المكانية التي تشملها نفس الدراسة، ومن ثم فانه:

زمنيا: وتشمل الفترة الممتدة من عام 1990 لي 2020، وذلك لتوفر المعلومات والمعطيات المطلوبة لهذه الدراسة فيها.

مكانيا: وقد وقع اختيارنا على دولة الجزائر، بناءا على اعتبار أنها امتدادنا الطبيعي، وبالتالي فهي الأولى بدراستنا والاستفادة من نتائجها.

كما شملت حدود الدراسة على الاعتماد على مؤشر النمو الاقتصادي متمثلا في الناتج الاجمالي دون غيره من المؤشرات. وأيضا اعتمدنا على مؤشر الانفتاح الزراعي كمؤشر لتحرير القطاع الزراعي دون غيره من المؤشرات.

8-مناهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

- **مناهج الدراسة:**

وتحدد المناهج البحثية التي سوف يتم اعتمادها، بناء على طبيعة وطريقة معالجة الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، لذلك قمنا باختيار منهجية (IMRAD) كأفضل طريقة للإجابة عنها، وعن الأسئلة الفرعية ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية مختلفة تفي بالغرض أهمها:

✓ **المنهج التاريخي:** وقمنا بتطبيقه، لحاجتنا في تقديم نظرة عامة، عن المسار التاريخي لمراحل نشأة وتطور مصطلح التجارة الخارجية، وذلك لأخذ نظرة أقرب ما تكون للواقع، وتجسد أهمية هذا المتغير في علاقته مع النمو الاقتصادي.

✓ **المنهج الوصفي:** وقد اعتمدنا في هذا المنهج، على التأصيل النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بتحديد اشكالية الدراسة، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عنها، مثل التجارة الخارجية (أسباب قيامها والعوامل المؤثرة

فيها)، التحرير التجاري (تعريفه، أسبابه، مزاياه وأثاره)، والتنمية المستدامة وأبعادها، والنمو ومؤشرات قياسه...، وذلك بغرض وصفها وتفسير العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

✓ **المنهج التحليلي**: وقد قمنا بالاستعانة به من أجل التعمق في تحليل، بعد عرض بعض المؤشرات الكمية لمتغيرات الدراسة، مثل: المؤشرات (اجمالي السكان، واردات السلع، الواردات الزراعية، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف...)

✓ **المنهج الاستقرائي**: والذي يتجسد من خلال استعمال النموذج القياسي، انطلاقا من استخدام بيانات كمية معينة ومحدودة المشاهدات، للوصول الى تعميم النتائج على كل الظاهرة الاقتصادية المدروسة.

- **الأدوات المستخدمة:**

وتم اللجوء الى الدراسة القياسية للمعطيات الكمية التي تم جمعها من مختلف المصادر الموثوقة، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، باستعمال الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة المربعات الصغرى (OLS). وتطبيقها ضمن برنامج SPss لاختبار الفرضيات، والتعرف على أثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

9-صعوبات الدراسة:

ان عملية الانشاء والتحرير تكتنفها مصاعب عديدة مرتبطة بطبيعة الموضوع وتشعباته في حد ذاته، ووصولا لتشابك الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك. وما أضاف علينا ضغوطا أخرى هو البيانات المفقودة على مستوى السلاسل الزمنية لبعض متغيرات الدراسة، وبرغم اعتمدنا على بعض الحلول الاقتصادية المتوصل اليها، اضافة الى ضيق الوقت، ونقص المراجع والمعلومات باللغة العربية، حول تحرير القطاع الزراعي.

10-هيكل الدراسة:

وللتطرق الى كافة عناصر الموضوع، والالمام بشتى جوانبه المختلفة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين رئيسيين، الأول مخصص للجانب النظري والثاني للدراسة القياسية مثل ما هو مبين أدناه:

الفصل الأول: وتم التطرق في هذا الفصل الى الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والذي قمنا بتقسيمه الى مبحثين حسب طبيعة الأهداف والمهام المرجو الوصول اليها، فكان الأول متعلق بالمفاهيم النظرية العامة لمتغيرات الدراسة، بينما الثاني تناول الجانب التطبيقي للأبحاث والدراسات العلمية التي تطرقت لنفس الموضوع سابقا، والقيمة المضافة المتوقع الحصول عليها.

الفصل الثاني: وتم التطرق في هذا الفصل للدراسة القياسية، والتي تقدم لنا الاجابة النهائية لإشكالية الدراسة والفرضيات المقترحة مسبقا، حيث تم تقسيمه الى مبحثين، تضمن الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والثاني تناول عرض النتائج ومناقشتها.

وفي الأخير، وضعنا خاتمة كحوصلة نهائية للدراسة، حيث ضمنا فيها كل ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج، حول مختلف المعارف الجيدة المكتسبة في هذا الموضوع، مع ارفاقها بتوصيات مقترحة وافاق بحثية للمستقبل، ضمن نفس السياق لموضوعات التجارة الدولية.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذاك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تعد همزة الوصل والربط بين الدول والمجتمعات مع بعضها ألبعض كما أنها تساعد على فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

لقد شاع استعمال مصطلح التنمية المستدامة على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الاخلال باحتياجاتهم المستقبلية ومنذ ذلك الوقت أصبحت التنمية محل اهتمام العالم أجمع ولم تعد ترفا فكريا فحسب، فهي انتقلت من الكلام الى الفعل. وعليه فسنقوم بتعرف على التنمية المستدامة وكذا أبعادها، ومؤشراتها ومن بينهم مؤشر النمو الاقتصادي الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، كما تطرقنا الى مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية التي تشكل فرعا من فروع الاقتصاد وتعتبر المرآة العاكسة للاقتصاد كل دولة نظرا لمساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد خصصنا هذا الفصل لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية والتحرير التجاري والتنمية المستدامة وكذا النمو الاقتصادي.

ولغرض ابراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين وهما كالاتي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة.

لقد شهد العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات والميادين وبالأخص في المجال الاقتصادي، وذلك بسبب تحرير التجارة الخارجية وهذا ما يؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشر فعال من مؤشرات التنمية المستدامة التي تعتبر عصب الاقتصاد.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

أولا: مفاهيم حول التجارة الخارجية:

1-تعريف التجارة الخارجية:

-**التعريف الأول**: تعرف بأنها: "فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ".[1]

-**التعريف الثاني**: ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق ويشمل:

-الصادرات والواردات المنظورة (السلع)

-الصادرات والواردات الغير منظورة (الخدمات)

المعنى الواسع ويشمل:

-الصادرات والواردات المنظورة

-الصادرات والواردات الغير منظورة

-الحركة الدولية لرؤوس الأموال

-الهجرة الدولية للأفراد

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع "التجارة الدولية " [2]

[1] موسى سعيد مطر واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

[2] يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاردن، 1993، ص 12.

-**التعريف الثالث**: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسة مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[1]

-**التعريف الرابع**: "أحد فروع الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الأفراد، فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة ".[2]

-**التعريف الخامس**:" عبارة عن حركة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا ". [3]

2- أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع أسباب قيام التجارة الخارجية، إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الإستغلال الأمثل للموارد الموجودة، إضافة إلى أسباب أخرى.[4]

-عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

-تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بإرتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

-السعي إلى زيادة الدخل الوطني، إعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.

-إخلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

---

[1] جمال جويدان الحمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص 11.

[2] فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص 18.

[3] محمد بن ابراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة والبيئة، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007، ص 49.

[4] حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 16-17.

-إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت للاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول أذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.[1]

-التخصص الدول في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وإستبدالها بسلع أخرى من إنتاج دول أخرى، والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة انتاجها وهذا التخصص ينجم عنه إنشا المشروعات الكبيرة، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفرات الحجم الكبيرة[2].

3- العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية ومن أهمها ما يلي:

أ-انتقال الأيدي العاملة:

-تفاوت الأجور من دولة لأخرى: والذي يرجع إلى تفاوت الاقتصادي بين الدول.

-الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.

-اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي للأيدي العاملة.

-درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة

-العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

ب – رأس المال:

-سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الاموال يكون تبعاً لمعدل الفائدة المرتفعة.

-سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.

-سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عمله عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

[1] عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 42.

[2] ندى محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 11.

ج- التكنولوجيات:

ان اختراع الات جديدة تساهم في الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري[1].

د-النظم الاقتصادية: حيث أن النظم والسياسات التي تتبعها الدول المتخلفة اثار بعيدة المدى عل انتاجها وتجارتها وتقدمها التجاري، وتؤثر النظم الاقتصادية على التجارة الخارجية تأثيرا مباشرا هي سن القوانين وفرض الرسوم الجمركية العالية لحماية انتاجها المحلي من منافسة الدول الأخرى. فتغلق أبوابها أمام تدفق التجارة الدولية.

اضافة الى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل اثرت على التجارة الخارجية[2].

ثانيا: ماهية التحرير التجاري:

1-تعريف التحرير التجاري:

للتحرير التجاري العديد من المفاهيم والتعاريف حيث أنها تتغير بتغير الجهة المعرفة لها:

التعريف الأول: في فترة الستينيات والسبعينيات كان التحرير التجاري يعني "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف "[3].

-التعريف الثاني: حسب Krueger هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في أن تحرير التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفر أو حتى مستوى متدني جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية[4].

التعريف الثالث: "جملة الاجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفصيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا[5].

---

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق، مصر 1996، ص26.

[2] نعيمة زير مي، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 14.

[3] حسان خضر، برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمه، الموقع/www.arab/09.p.13

[4] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودرها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان 2010-2011، ص44.

[5] قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة3، 2006، ص 209.

-التعريف الرابع: حسب المؤسسات الدولية (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي)، يقصد بالتحرير التجاري تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفية الجمركية المرتفعة، بالإضافة الى تحويل القيود الكمية الى تعريفية جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الاخيرة[1].

ومن خلال التعاريف التي سبق ذكرها حول التحرير التجاري ويمكننا أن نستخلص من خلالها مفهوم لتحرير القطاع الزراعي حيث أنه يعني:

- هو الغاء وازالة كافة القيود الجمركية التي تعيق حركة التجارة الزراعية والتبادل التجاري وتحويل القيود الكمية الى رسوم جمركية وتخفيض قيمة الرسوم الجمركية".

"جملة الاجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجار الحيادي بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الصادرات والواردات الزراعية".

2-أسباب التحرير التجاري:

ان برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتجها الدول بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده الى أسباب مترابطة منها:

-تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

-الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية 1982، حيث اجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية CONDITIONAL LOANC.

-تزايد عدد التجاري الناجم، فيما بخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين التحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري

[1] ناجي توابي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001، ص 4.

وتشجيع الصادرات export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة احلال الواردات import substitution المبنية على حماية الصناعات، وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا[1].

3-مزايا التحرير التجاري:

تؤدي عملية تحرير التجارة الى العديد من المنافع والمزايا:

أ-تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى ازالة التشوهات في المبادلات الخارجية وهذا بدوره يقود احداث اثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

ب-التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكلفها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها التكاليف الناجمة عن التحديد الاداري لأسعار الصرف مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

ج-المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك أن عملية الاندماج الاقتصاد تتطلب أسواق واسعة ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعينة، وهذا عن طريق ازالة الحواجز الجمركية والغير الجمركية[2].

-ان تنمية الصادرات تؤدي الى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري)، في غالب الأحيان.

-زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الانتاج كفاءة.

-تقدم للمستهلكين نطاقا اوسع من اختيارات السلع.

-تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزاتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.

-انفتاح التجارة يزيد استخداما لتكنولوجيا الجديدة.

-يقترن تحرير التجارة الخارجية بانخفاض أسعار السلع وذلك أن ازالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية[3].

-والنسبة لما سبق ينطبق كذلك على القطاع الزراعي بصفته جزاءا من الاقتصاد والذي يعد من القطاعات الرئيسية في المنظومة الاقتصادية حيث تلعب التجارة الخارجية في القطاع الزراعي دورا هاما في الاقتصاد الوطني في معظم اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

---

[1] عطا الله بن طيرش، أثر سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص22.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 249-250.

[3] عطا الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص 23.

4-شروط التحرير التجاري:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف...)، واستنادا الى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية فانه ثمة متطلبات يجب توفيرها، من أهمها:

-يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

-أن تكون السياسات الأخرى خالصة متعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

-من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء حصص القيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضيف نوعا من الشفافية على الحماية فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.

-من المفيد قبل الشروع في اجراء التخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية والقيام بإجراءات لزيادة الصادرات ويتم الاجراء جنبا الى جنب مع تخفيض سعر الصرف يمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة حجم الصادرات والانتاج والعمالة.

-يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع على تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير[1].

5-اثار تحرير التجارة الخارجية:

هناك العديد من الاثار التي تنجم عن اتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية، ونذكر منها الاثار الايجابية والسلبية:

أ-الاثار الايجابية:

ان التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي والتحول نحو العولمة تسارعت الخطى والضغوط من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة الى الاثار الايجابية الذي يخلقها هذا التوسع ونتناول منها ما يلي:

-تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة[2].

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 250-251.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، القات وأليات التجارة العالمية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2003.ص114.

-البحث عن أسواق جديدة وذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي الى رفع المدخولات المالية للدولة[1].

-ان تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول للأسواق العالمية.

-يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية واستغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول[2].

-يساعد تحرير التجارة الخارجية في القيام بنظام تجاري متعدد الأطراف وبالتالي يهيئ للمستثمرين والمستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة والاستثمار[3].

-ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية والاصلاح الاقتصادي وبالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.

-في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، ورغم فوائد تحرير التجارة الخارجية الا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الخارجية هو الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات[4].

ب-الاثار السلبية:

أما فيما يخص الاثار السلبية على الدول النامية فنذكر منها ما يلي:

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى الحرمان الدول متكافئة العناصر الادارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.

-فرض الضغوطات على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية[5].

-ان تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة[6].

---

[1] مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 58.

[2] ناصر عدوان، محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003، ص 59.

[3] ياسر لحويش، مبدأ عام التدخل واتفاقيات التجارة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 194.

[4] محمد صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 7.

[5] سيد أحمد الخالق، أحمد بديع مليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003، ص71.

[66] محمد قويدري، انعكسات تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01، 2002، ص 22.

-هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي[1].

-يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومات في حصيلتها الجمركية.

-يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصادها[2].

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

عرف موضوع التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين اهتماما في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العالمي. حيث أصبحت الاستدامة التنموية تنتشر في معظم دول العالم لكونها مدرسة فكرية عالمية. هفي تتبناها حكومات ومنظمات وهيئات شعبية ورسمية في عدة ملتقيات ومناسبات.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لقد عانت التنمية المستدامة من تزاحم الشديد في التعريفات، فلم تصبح المشكلة غياب التعاريف، بل أصبحت تعدد التعاريف في شتى المجالات والميادين ومن هنا نتطرق الى التعريفات التالية:

التعريف الأول: هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بهد ظهور الدول المستقلة حديثا (التي كانت عبارة عن مستعمرات). وتعني احداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب وبمعنى اخر (التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة الى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الانتاجية. لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية). المستدامة: دائمة حاضرا ومستقبلا.[3]

التعريف الثاني: وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة: تعني اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم. [4]

التعريف الثالث: الادارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الاقصى مرتفع للتنمية المستدامة، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها كما ان هبت التعاريف اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة ان استخدام الموارد اليومية ينبغيا لا يقلل من المدخل الحقيقي في المستقبل وتقف وراء

[1] محمد علي ابراهيم، الأثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 12.

[2] محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص .16

[1] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة الاسكندري، 2013، ص 116

[4] رواء زكية يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في الديمقراطية وحقوق الانسان، دار الزهرة، عمان، ط 1، 2010، ص 82.

هذا المفهوم الفترة القائلة بأن القرارات الحالية يجب ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل او تحسينها، وهو ما يعني ان نظمنا الاقتصادية يجب أن تدار بحيث نعيش على ارباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية وتحسينها.[1]

التعريف الرابع: عرفها تقرير برونتلاند عام 1987 بأنها التنمية التي تستجيب لمتطلبات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية في الاستجابة لحاجاتهم الخاصة. [2]

التعريف الخامس: هي الزيادة الحاصلة في القدرات الانتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج.[3]

التعريف السادس: عرفها سيمون كوزنت (Simon Kuzent) ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه الفترة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج اليها.[4]

التعريف السابع: التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الانسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام، لا تخرج عن كونها عملية استخدام، الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعة، وبالذات في حالة الموارد غير متجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة فانه يجب الترشيد في استخدامها الى جانب محاولة البحث، عن بدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفا لها لمحاولة الابقاء عليها، أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فانه يجب أن تستخدم، الموارد بطرق وأساليب لا تفضي الى انتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها، وتمثيلها على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم، مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها[5].

ومن خلال كل التعاريف امكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق توعية حياة الانسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة ابقائها لمدة زمنية بعيدة، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة، بحيث أنه لا

---

[1] باي منى، بوصبيع العائش أسماء، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 2008-2009، ص 58.

[2] مصطفى قواس، البيئة والتنمية الحضرية المستدامة، سنة 2، تهيئة حضرية، الجغرافيا وتهيئة الاقليم، معهد علوم الأرض والكون.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[4] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 36.

[5] يعقوب محمد، قنادزة جميلة، النمو الاقتصادي: التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة، مجلة البشائر الاقتصادية، معسكر، الجزائر، العدد321، 10نوفمبر2017.

يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة الموارد غير متجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي الى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة عدة أبعاد فيما بينها ومن شأن التركيز على معالجتها احراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة وتوجد أربعة أبعاد اقتصاديه البشرية البيئية والتكنولوجية والسياسية.

أ –الأبعاد الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادي حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي والمؤشر الاقتصادي البديل الاخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي والمؤشر الاقتصادي البديل الاخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات النمو في الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي (أي استبعاد أثر التضخم النقدي) كمقياس للتحسين الاقتصادي للسكان، أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وقياس التنمية يقتضي قياس الانتاج الكلي مع تقدير مختلف العناصر المؤلفة له، وذلك مثلا بواسطة الأسعار السائدة خلال سنة معينة، ومن الممكن أيضا استخدام الدخل القومي الاجمالي الذي يتضمن الزراعة والصناعة وأحيانا الخدمات والتجارة، يمثل هدف التنمية الاقتصادية الأساسي في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة معينة من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والقطاع الغير حكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وعليه فان التنمية الاقتصادية هي تلك التنمية التي تعكس تطور الاقتصاد الوطني من حيث الكفاءة في استغلال الموارد والفعالية في الانتاج في ظل تحقيق معدلات نمو للناتج القومي الاجمالي. [1]

[1] شريط صلاح الدين، عبد الباسط مداح، منير عزوز، موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2019، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني تحت عنوان: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 6-7 ديسمبر 2017، الجزائر، ص 3.

ب –الأبعاد الاجتماعية:

ان الحديث عن التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي، ما هو في الواقع الا رسم لقيم جديدة عبر العالم، فنحن بصدد:

– اعادة تعريف للثروة من خلال أسس وقواعد تتجاوز مجرد انتاج السلع والخدمات.

– فكرة الديمقراطية أصبحت تأخذ في الحسبان طريقة المشاركة الفعالة التي تؤدي الى تقاسم للحكم والسلطة.

–الدعوة الى نوعية حياة أفضل، من خلال توفير شروط عدة من غذاء صحي، ومحيط اندماجي، ومشجع على الولوج الى التعليم، وفرص عمل محترمة وبأجور عادلة. [1]

ج –الأبعاد السياسية:

ان الحديث عن البعد السياسي والمؤسساتي للتنمية المستدامة يقودنا الى الحديث عن البيئة السياسية العامة أو النظام السياسي ونظام الحكم الذي يضم المؤسسات الحكومية، والذي يحدد السياسة العامة للمجتمع ويوفر لها الأدوات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات وفقا للفلسفة السياسية، فهناك من يرى أن النظام السياسي هو مجموعة مؤسسات سياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، التشريعية، القضائية) والتي يوكل لكل منها مجموعة من المهام تقوم بها في حدود استقلالية معينة، في حين وفي عالمنا الراهن، خاصة في المتقدم منه، فقد أصبح النظام السياسي يشير الى مجموعة التفاعلات والعلاقات التي ترتبط بظاهرة السلطة (من حيث الجانب الايديولوجي) والقائمون على ممارستها (النخبة) اضافة الى الاطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية).[2]

د –الأبعاد البيئية:

يقوم البعد البيئي للتنمية المستدامة على الحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم من خلال تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير متجددة، فهو يوضح الاستراتيجيات

[1] فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013\2014، ص 51-52.

[2] سنوسي زوليخة وبوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد أيام 7-8 أفريل، 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، ص ص 132 و133

التي يجب توافرها واحترامها في مجالات التصنيع بهدف التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا يؤثر على التوازن البيئي. وتمثل العناصر الاتية محور البعد البيئي: [1]

- النظم الايكولوجية.

-الطاقة.

-التنوع البيولوجي.

-الانتاجية البيولوجية.

-القدرة على التكيف.

هـ -الأبعاد التكنولوجية

تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الأبعاد البشرية هي:

أ-**استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:** وذلك بالإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

ب-**الحد من انبعاث الغازات:** وذلك عبر الحدود بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، التي عليها أن تأخذ الخطوات الاولى للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر. والشكل التالي يوضح ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة. [2]

وللنمو الاقتصادي تأثير كبير على التنمية المستدامة يعتبر بعد من أبعاده، لذا تطرقنا اليه كالاتي:

ثالثا: مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد أخذ النمو الاقتصادي محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين في شتى المجتمعات، فهو يعتبر اليوم من أهم المصطلحات التي يتناولها الاقتصاديون كونه عنصر أساسي في قياس تقدم المجتمعات، فهو المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ومدى تطوره.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 39.

[2] عبد القادر عويتان، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2008، ص 49-50.

التعريف الأول: الزيادة الكمية في مستوى الناتج الوطني من السلع والخدمات والمترتب عن الزيادة عوامل الانتاج وتحسين فعاليتها الانتاجية خلال فترة زمنية تتميز بالطول النسبي، ومن ثم يظهر أن النمو الاقتصادي ينتج عن تحقق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.[1]

التعريف الثاني: فقد عرفه Iacques lecaillon أنه مقدار التوسع أو الزيادة في الانتاج المحلي في المدى الطويل، وبذلك فان النمو يختلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي والذي يعني الزيادة الظرفية في الانتاج.[2]

التعريف الثالث: هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من فترة الى أخرى (عادتا ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه. ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

معدل النمو ثابت: أي نمو منظم عبر الزمن.

معدل نمو متزايد: أي يتزايد عبر الزمن.

معدل النمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن.[3]

التعريف الرابع: زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. [4]

كما يؤكد Amartya Sen ان النمو الاقتصادي لا يتعلق بشكل أساسي بالمتغيرات المادية اذ ان النمو الاقتصادي هو وسيلة حاسمة لتوسيع الحريات الجوهرية التي يقدرها الأفراد وترتبط هذه الحريات ارتباطا وثيقا بالتحسينات في مستويات المعيشة العامة، مثل توفير فرص أكبر للأشخاص ليصبح أكثر صحة وتناول الطعام بشكل أفضل والعيش حياة أطول.[5]

ويقصد به أيضا بأنه حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا لا يعني حدوث زيادة في اجمالي الناتج القومي فقط، بل لابد أن

---

[1] غيدة فلة، د.غيدة فوزية، توضيح أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDLخلال الفترة 1980- 2014، الجزائر، العدد 3جوان 2018، ص9.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 16.

[3] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية: اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية، دار قباء للباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 15.

[4] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 13.

[5] علي مكيد، تحليل العلاقة التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية لنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، الجزائر، العدد 664، 1جوان 2020.

يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل نمو السكان، وعلى ذلك فقط يزيد الناتج المحلي دون أن يحقق نموا اقتصاديا وذلك لارتفاع معدل الزيادة السكانية عن معدل نمو الناتج.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

– ان تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الاجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

–أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فان تحقيق زيادة في كتوسط نصيب الفرد من الدخل – الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار التضخم، (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط).

–تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على اعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت الى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة لنفط، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.[2]

ومن خلال الشروط يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه: حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

رابعا: مؤشرات قياس النمو ألاقتصادي

1–المؤشرات الاقتصادية: ويعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي والمعروف في قياس درجة النمو والتقدم للنمو الاقتصادي، كما أن المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار انما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي أو الديون كما أن

[1] رحمن حسن علي، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004–2017، العراق، العدد 558، 2020.

[2] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –3– ، 2014–2015 ، ص 10–11.

يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى ألصادرات ومن أبرز المؤشرات الرئيسية لها ما يلي:

-الدخل الوطني الاجمالي

-معيار الدخل الوطني الفردي

-معدل الدخل الفردي.[1]

ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TC = \frac{PIB - PIB}{PIB} \times 100$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الاجمالي المستعمل (PIB)، أما الاسمي PIB أو الحقيقي PIB. ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بالمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم

وبالتالي يمكن ايجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي: [2]

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الاجمالي قسمة معدل نمو السكان

[1] محمد السعيد علال، واخرون، دور التحرير التجاري في تحقيق النمو والرفاهية الشراكة الأورو جزائرية نموذج للفترة 1995-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمى لخضرالوادي ، 2016-2017، ص 18-19.

[2] ضيف أحمد، أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 10-11.

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وكذا تعظيم الأجور وبالتالي التعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة النتائج حسب الدخول.

بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات والتي من شأنها تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، أضف على ذلك التأثيرات الغير مباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية باعتبارها مصدراً رئيسياً من مصادر النمو، وعلى إعادة تخفيض الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات الغير مباشرة.[1]

وبالرغم من أنه هناك ما يقرب من توافق الرأي بين المفكرين الاقتصاديين على أن التحرر التجاري يعمل على دعم النمو وتخفيض نسبة الفقر، إلا أن هناك بعض الآثار الغير مرغوبة تصحب ذلك التحرر، كما أن بعض الدراسات أثبتت أن عائد التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول النامية في واقع الأمر عائد إيجابي، فالتنافس والتعاون اللذان يصاحبان التحرر التدريجي للاقتصاد أثبت أنها قوتان تحققان الكثير لصالح الدول النامية، بدأً من ارتفاع الأجور وتحسين ظروف العمل ومع زحف البلدان النامية اليوم من أجل الانفتاح، فقد تسارعت وتيرة التحرير التدريجي لأن البلدان الفقيرة أدركت أن ذلك السبيل الذي يحقق مصالحها على أفضل وجه [2].

كما تناولت تفسيرات كثيرة العوامل التي حفزت التوسيع في التجارة والنمو في العالم منذ عام 1986، غير أن مالا جدال عليه أن العلاقة الطردية بينهما جاءت على خلفيات تخفيض الحواجز على المستوى الدولي، وحسب بعض التقديرات أسهمت التخفيضات الجمركية وحدها في نمو التجارة العالمية بالنسبة 25%.

كما تشير تقديرات أخرى إلى أن تحرير التجارة الخارجية أدى إلى جني مكاسب تفوق ثلاثة مرات المكاسب المحققة من خفض تكاليف النقل، وتبين أن التدابير الغير جمركية هي أيضا من القيود التي تواجه تحقيق العلاقة الترابطية بين التجارة والنمو والتنمية المستدامة وإن كانت التخفيضات الجمركية، قد يسرت حركة السلع

[1] سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد73، 2008

[2] وليد عريج، تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة المعارف، العدد 22، جوان 2017، ص 442.

الوسيطة عبر الحدود في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ضمن سلاسل القيمة العالمية، هذا ما ولد رواجاً تجاريا هائلاً، في فترة ما قبل عام 2007 وكان مقداراً 50% من إجمالي الناتج العالمي[1].

لذلك يعتبر الانفتاح التجاري على مستوى النظرية الاقتصادية محركاً للنمو كونه يعمل على توسيع حجم السوق وزيادة أصناف السلع الوسيطة المستعملة في عملية الإنتاج كما يسرع الانفتاح التجاري في عملية تشكل رأس المال الذي يعتبر العنصر اللازم لرفع معدلات النمو.

هناك صعوبة في إطار قياس درجة انفتاح الدول وذلك كونه مؤشراً الأكثر استعمالا والأسهل للقياس والتي تتمثل في قيمة الصادرات والواردات والناتج الوطني الإجمالي لا يتبع فقط السياسة التجارية للدولة، بل يرتبط أيضا بعوامل أخرى مثل هياكل الأسواق، أذواق المستهلكين، القدرات على الإبداع والتطوير والسياسات التجارية للمتعاملين الخارجيين.

لقد تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية وقد أشار "فيشر" إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا) والتأثير الإيجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو ويستشهد "فيشر" بالدراسات التي بدأت منذ الثمانينيات والتسعينيات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي والتي أشارت إلى سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو ومن وجهة أخرى يشير "فيشر" إلى أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل.

إلا أن هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة التي اوردا "فيشر" وآخرون معه حول التأثير الموجب للانفتاح على النمو.

ومن بينهم "رودورك" حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية ينظر إليه كوسيلة وليس كهدف أي كوسيلة لتمويل الواردات وأورد "رودورك" تجربة 25 بلداً نامياً شهد أسرع معدلات للنمو خلال فترة (1975-1994) ما عدا (مصر-أندونيسيا) فقد شهدت انخفاضا في نسبة صادرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حين شهدت بقية الدول ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10% وبناءاً على ذلك فقد عززت القناعة لدى الكثير بأن ارتفاع الصادرات يحرك ويحفز النمو.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، تمويل التنمية في المنطقة العربية، التجارة الدولية كمحرك للتنمية، ديسمبر 2017، ص 7.

ويؤكد "رودورك" بهدف تأكيد وجهة نظره بعدم وجود علاقة أو أن العلاقة ليست بتلك القوة التي يتم تصورها بين النمو والصادرات إلى أن "فيشر" يعتقد ذلك، وهذا لا يعني أن الانفتاح هو أفضل أداة سياسية واقتصادية ولا بدأن الانفتاح هو الشرط الكافي للنمو، وهذا لا يعني أن السياسات الأخرى غير ملائمة، بل أن هذه السياسات جوهرية وأساسية للنمو ولا يعني هذا أن البلدان الراغبة في النمو لا بد أن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية[1].

[1] ابراهيم ريان، يوسف باهي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي، 2017، ص 46.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل اعداد بحث علمي لابد من التطرق الى الجمع الكم الهائل من الدراسات والمراجع التي يمكن أن يبنى عليها البحث، حيث تعد أهم الأجزاء التي يتناولها البحث العلمي، اذا لا يمكن للبحث أن يكون علميا صحيحا متكاملا اذا لم يحتوي على جزء الدراسات السابقة، سوف نقوم من خلال هذا البحث بعملية تحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي قمنا بتناولها في موضوع دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

اولا: دراسة (زير مي نعيمة، 2011)[1]

هدفت الدراسة الى معرفة التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت أدوات مختلفة، نذكر منها استعمال طريقة التكامل المتزامن، من أجل ايجاد العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية.

حيث خلصت الدراسة الى العديد من النتائج نذكر منها:

-عرفت الجزائر تفتحا كبيرا على العالم الخارجي ارتكز أساسا في عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي كانت تسعى من وراءه الى تعزيز تنافسية اقتصادها بالاستفادة من المزايا الاقتصادية.

-لا توجد علاقة بين مؤشر الانفتاح ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

-تتأثر التجارة الخارجية في الجزائر بأسعار المحروقات.

-ينجم عن تحرير التجارة الخارجية أثار ايجابية، حيث تمكن المستهلك من الخيار بين عدة سلع.

-ان لعملية تحرير التجارة الخارجية أثار سلبية على العديد من النشطات الاقتصادية.

-أبدت الجزائر ارادة قوية وبذلت جهود معتبرة من أجل تطوير وترقية التجارة الخارجية، وضمان نجاحها.

---

[1]- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

-ان نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة وبطبيعة السياسية الاقتصادي المتبعة، بالإضافة الى الاستقرار على كل المستويات.

-عدم توازن اتفاق الشراكة السارية المفعول بين الاتحاد الأوربي والجزائر.

ثانيا: دراسة (ايمان سعودي، 2013)[1]

هدفت هذه الدراسة الى معرفة النمو الاقتصادي والزيادة المستمرة التي شهدتها في القطاع الاقتصادي وأدركت كل الدول استدامة نمو اقتصادياتها، وبالتالي تسعى الى جمع عدد أكبر من العوامل لتحقيق هذا الهدف الذي يمثل مؤشر مهم لرفاهية وازدهار المجتمع في السياق الحالي، حيث لعب تحرير التجارة لدولية دورا أساسيا في دفع حركة النمو الاقتصادي، وقد ولدت العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف وتحليل متغيرات الدراسة.

حيث خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها:

-ان تحرير التجارة الخارجية ليس هو المحدد الوحيد للنمو الاقتصادي، بحيث تأثر فيه عدة عوامل أخرى.

-معدل النمو الاقتصادي يتأثر بانفتاح التجارة في بعض البلدان العربية.

-اعتمدت البلدان السائرة في طريق النمو وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي على عدة استراتيجيات جديدة للتكيف مع حالة الانفتاح التجاري.

-تميز قطاع الاقتصادي بتطور وتنمية البيئة التحتية وتنفيذ سياسات مضادة للدورات الاقتصادية لدعم الاقتصاد أثناء الأزمات المالية.

-تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية.

-منافع الانفتاح تتركز أساسا في جانب الواردات.

-ازدياد دور الدول النامية في الاقتصاد العالمي، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، ولكن رغم ذلك تبقى سيطرة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي.

[1] ايمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة (1998-2010)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

ثالثا: دراسة (زبير طيوح، 2015)[1]

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية بمتغير اقتصادي وهو الميزان التجاري، من خلال أسباب قيام التبادل الدولي، والغاية من تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك، حيث ازدادت وتيرة التوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية خاصة بعد انشاء منظمة التجارة العالمية، التي اضطلعت بمهمة تنظيم وتأطير علاقات التجارة الدولية. حيث ان هذه المنظمة لديها أحكام خاصة بالدول النامية، تقدم لها المشورة والمساعدة لتخطي الاختلالات التي قد تصيب اقتصادها، خاصة ما يتعلق منها بميزان المدفوعات، وبالتحديد قسم الميزان التجاري منه.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي تطرق فيه الى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهجة، بالإضافة الى المنهج التحليلي الذي تطرق فيه الى تحليل البيانات ومختلف الاحصائيات التجارية، بغرض اسقاطها على الواقع الاقتصادي، ثم ربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج نذكر منها النتائج التالية:

-نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية وتوصلوا الى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه، الا أن النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب والإطار الزمني لكل مفكر.

-للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات الى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع، والحماية الادارية.

رابعا: دراسة (أمين حواس، 2014)[2]

هدفت هذه الدراسة قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي ل 13 بلدا من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة(1990-2011)، ولتحقيق ذلك تم استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض، بواسطة تطبيق نماذج الاثار الثابتة مع وجود الاثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية. ولتقدير النماذج المستخدمة تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة، وأشارت نتائج

[1] زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1980-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر للعلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

[2] أمين حواس، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 16، العدد 2، الكويت، (31 يوليو/تموز 2014).

الدراسة الى أن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري تؤدي الى زيادة ضئيلة في معدل النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة، وقد تمت التوصل الى هذه النتائج عبر التحكم في المتغيرات التالية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تنمية القطاع المالي، الاستثمار المحلي الاجمالي، معدل التضخم المحلي، معدل النمو الديمغرافي الديمقراطية، جودة ادارة الحكم.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، حيث يمزج بين بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض، بواسطة تطبيق نماذج الأثار الثابتة.

وقد خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

-وجود أثر ايجابي ضعيف ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

-وجود أثر ايجابي ومعنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي.

-وجود أثر ايجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية الاجمالية على النمو الاقتصادي.

-وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم المحلي على النمو الاقتصادي.

-ودود أثر سلبي ومعنوي لمعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي.

-وجود أثر ايجابي ومعنوي لتنمية القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

وجود أثر ايجابي ولكنه غير معنوي للديمقراطية على النمو الاقتصادي.

-وجود أثر سلبي ومعنوي لجودة ادارة الحكم على النمو الاقتصادي.

خامسا: دراسة (سارة بوراس، 2015)[1]

هدفت الدراسة الى تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على ترقية الصادرات أثناء فترة تحرير التجارة فيها، حيث وجدت أن هناك علاقة وطيدة بين النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات لما لها من أثر كبير على الميزان التجاري، ان هذا البحث في ظل المنظمة العالمية من حيث بعض المتغيرات الهامة مثل: النمو والصادرات وذلك بعد تحرير التجارة يعالج انجازات الاقتصادية للتجارة، ان الجزائر كباقي الدول النامية عمدت خلال مسيرتها التنموية الى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى، ثم احتكارها في مرحلة ثانية، أخيرا وبعد التخلي عن نظام

[1] سارة بوراس، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

التخطيط المركزي وتبني النظام الليبيرالي تم تحرير التجارة الخارجية، نظرا للدور التنموي الكبير الذي يلعبه هذا القطاع، كونه الوسيلة الأساسية لحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كونه الأنسب في مجال العلوم الاقتصادية، التي هي جزء من العلوم الاجتماعية، وذلك من أجل وصف ورصد ومتابعة ظاهرة التجارة الخارجية، بالإضافة الى الاعتماد أيضا على منهج المقارنة بغية معرفة مدى التباين والتشابه بين الدولتين العربيتين الجزائر والمغرب بخصوص أثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات.

وقد خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها:

-ضرورة عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر وفقا لنموذج تنموي مبني على اقتصاد متنوع ومنتج خارج إطار المحروقات.

-عدم توازن اتفاق الشركات السارية المفعول بين الدول الأوروبية والجزائر.

-اقترن تحرير التجارة الخارجية بفكرة كونها تحقق معدلات نمو مرتفعة.

-يوجد أثر لتحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في الجزائر بالمقارنة بالمغرب كان أكثر فعالية على الصادرات.

سادسا: دراسة (ابراهيم ريان، يوسف باهي، 2017)[1]

هدفت هذه الدراسة الى محاولة قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا لتحرير التجارة وهي مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الواردات، مؤشر مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر سعر الصرف، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية، فقد استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تم صياغة النموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، التي تعتبر احدى طرق التكامل المشترك.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي الوصفي، الذي يصف دور التجارة الخارجية في التنمية المستدامة، بالإضافة الى المنهج التاريخي، الذي استعرض فيه الخلفية التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج نذكر منها:

[1] ابراهيم ريان، يوسف باهي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة – الجزائر في الفترة (1990-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

-ان مؤشر الانفتاح التجاري كان له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هذه الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في الصادرات والواردات الحقيقية.

-ان التجارة الخارجية قطاع جد هام وحساس، ولهذا أعطت الجزائر أهمية لا بأس بها لهذا الميدان.

-توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي.

-توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري والصادرات.

-توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري والواردات.

سابعا: دراسة (علي عبابه واخرون، 2019)[1]

هدفت هذه الدراسة الى تقرير العلاقة بين التحرير والانفتاح التجاري وبين التنمية المستدامة لغرض بيان تأثير تحرير التجارة على التنمية الاقتصادية المستدامة، الى جانب عوامل اجتماعية، اقتصادية مهمة اخرى في الجزائر، وتشير النتائج الى أن مؤشر الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشر للتنمية المستدامة في الجزائر ويرتبط عكسيا مع مؤشر التحرير التجاري(نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي) بحكم طبيعة الاقتصاد الوطني، لذا يلزم على الدولة الجزائرية العمل على حماية منتوجاتها الوطنية، وذلك بكبح استيراد السلع المنافسة، من أجل تشجيع الاستثمار المحلي بهدف تعويض النقص الحاصل في السوق المحلية، حيث تشير النتائج الى كون مؤشر نسبة الصادرات الى الواردات لا يعتبر مؤشرا للتنمية المستدامة في الجزائر، لأنه يتنافى وطبيعة الاقتصاد الوطني.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليل الوصفي والكمي وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

حيث لخصت الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها:

-طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري والتنمية المستدامة في الجزائر تتحدد على طبيعة مؤشر قياس التنمية المستدامة.

-طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يمتاز بارتفاع فاتورة استناد السلع الأجنبية التي تنافس السلع المحلية، وبالتالي تثبيط الاستثمار المحلي.

[1] علي عبابه واخرون، التحرير التجاري والتنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2018، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو الرؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03- ديسمبر 2019.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة (MASOUD، 2016)[1]

تعتبر تركيا من أفضل الدول الإنتاج وتصدير السلع والخدمات وكذلك الانفتاح التجاري سنة2014 حيث أنها تمتلك إمكانيات كبيرة من الموارد حيث تتمتع بتنوع من حيث التجارة.

تهدف الدراسة لمناقشة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وتبيين العلاقة بينهما. حيث أنه استخدم المتغيرات التالية (الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والنمو الاقتصادي والتجارة، التصدير، الناتج المحلي الإجمالي، الاستيراد، الناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال الإجمالي) كمؤشرات مستقلة.

استخدم الباحث نموذج ARDL للدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة (1960-2014). ومن النتائج المتحصل عليها ما يلي:

أن الانفتاح التجاري يعزز النمو الاقتصادي على المدى القصير بينما لا توجد هذه العلاقة على المدى الطويل. علاوة على ذلك أن النتائج تشير إلى أن هذه العلاقة إيجابية وغير ذات دلالات إحصائية على المدى الطويل.

ثانيا: دراسة (Khobai، Hlalefang، Chitauro، Mishalight، 2018)[2]

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في سويسرا باستخدام البيانات السنوية من 1990 إلى 2014.

حيث تم استخدام اختبار الانحدار التلقائي للتأخر (EMP) ومعدل التوظيف (FDI) لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

أشارت النتائج التجريبية إلى أن الانفتاح التجاري كان له تأثير إيجابي وهام على النمو (ARDL) الموزع الاقتصادي في سويسرا وعليه أوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة بمبادرة قوية لإضافة قيمة على صادراتها لتعويض الواردات.

[1] Masoud Ali K ,The Impact of Trade opennesson Economic Growth in the Caseof Turkey,Research Journal of Finance and Accounting , vol ,7,No10 , 2016.

[2] khobai, Hlalefang and chitauro, Mishalight, The Impact of Trade Lieralisation on Economic Growth in Switzerland, Nelson Mandela University, MPRA Paper No. 89884, posted 19 Nov 2018 06:31 UTC.

ثالثا: دراسة (EJIKE، ANAH، 2018)[1]

هدفت الدراسة بيان تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في نيجيريا. باستخدام الناتج المحلي كبديل للنمو الاقتصادي، حيث استفادت الدراسة من مجموعة بيانات في تقدير التأثير (OLS) الممتدة (2015-1980).

حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في نيجيريا بهدف التأكد من وجود علاقة طويلة المدى بينهما.

ومن بين النتائج المتحصل عليها:

أن التحرير التجاري له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في نيجيريا بدليل على وجود علاقة طويلة الأمد. كما قدمت النتائج انتهاكا لبداهة في حالة التصدير والاستيراد والتي ظهرت إشارات سلبية وإيجابية على التوالي.

ومن بين التوصيات التي قدمها الباحثون بضرورة توفير بيئة مواتية من قبل الحكومة في مجالات مرافق البنية التحتية لتعزيز الإنتاج المحلي، وتنشيط الصناعات المتعثرة لتمكينها من إنتاج سلع يمكنها المنافسة بشكل إيجابي مع نظيراتها الأجنبية في السوق الدولية لتعزيز مزيد من النمو في الاقتصاد النيجيري.

رابعا: دراسة (Nepal، Paija، Tyagi، Harvie، 2021)[2]

هدفت الدراسة إلى إستكشاف الروابط الديناميكية بين أمن الطاقة والإستثمار الأجنبي والناتج الإقتصادي والإنفتاح التجاري في الهند على مدى الفترة من 1978 إلى 2016 في إطار متعدد المتغيرات قائم على النظرية فرضية منحنى كوزنش البينية.

حيث إستخدم VECM واختبارات السببية ARDL النمذجة الإقتصادية القياسية لسلاسل الزمنية ومن النتائج المتوصل إليها ما يلي:

-وجود علاقة وتجد ناتجاً قوياً للطاقة.

-تؤدي زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة 1% إلى إنخفاض بنسبة 0.013% في إستخدام الطاقة.

[1] Ejike Daniel C, Anah Stanley A, TRADE LIBERALIZATION AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: A COINTEGATION ANALYSIS(1980_2015), AZIKIWE UNIVERSITY, AWKA, NIGERIA, 2018.

[2] Nepal R, Paija N, Tyagi B, Harvie C. Energy security, economic growth and environmental sustainability in India: Does FDI and trade openness play a role? J Environ Manage. 2021 Mar 1;281:111886. doi: 10.1016/j.jenvman. 2020.111886. Epub 2021 Jan 7. PMID: 33421939.

-تم العثور على إستخدام الطاقة ليكون جرانجر بسبب النتائج وانبعاثات الكربون والإستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري على المدى الطويل.

ومن خلال ما توصل إليه: يجب على الحكومة الهندية أيضا تحفيز تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الطاقة المتجددة من خلال ضمان الحوافز للمستثمرين لتحقيق نتائج إقتصادية كلية مواتية في نفس الوقت وضمان تنمية إقتصادية مستدامة.

خامسا: دراسة (Orhan، Adebayo، Genc، Kirikkaleli،2021)[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين انبعاثات أكسيد الكربون والنمو الإقتصادي مع مراعات دور استهلاك الطاقة والزراعة والإنفتاح التجاري في الهند وذلك باستخدام البيانات التي تغطي الفترة بين (1965-2019).

حيث تم تطبيق إختبارات باير وهانك للتكامل المشترك وإختبار السببية للتحول التدريجي لتقييم علاقات المؤشرات الاقتصادية هذه وإستخدام أيضا إختبار التماسك المويجي.

ومن بين النتائج المتحصل عليها:

أن جميع المتغيرات تبدو مرتبطة ارتباطاً وثيقا بإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع إستثناء الإنفتاح التجاري.

حيث توضح من خلال اختبار السببية للتحول التدريجي أن الزراعة واستهلاك الطاقة هما محددان حاسمان لإنبعاث ثاني أكسيد الكربون في الهند. وبناءاً على هذه النتائج يتم اقتراح تدابير سياسية مناسبة.

سادسا: دراسة (Nhan،Chi، 2021)[2]

تهدف الدراسة لدراسة العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الإقتصادي من خلال الإنفتاح التجاري لدول آسيا الرائدة (اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، فيتنام) لفترة 25 عاماً تمتد من 1995 إلى 2015 للبلدان الستة.

تم استخدام نموذج التأثيرات الثابت (FEM) ونموذج التأثير العشوائي (REM) لبيانات اللوحة. يعد اختبار Hausman الذي تم إجراؤه لإختيار النموذج. يستخدم اختبار السببية ثلاثي المتغير جرانجر أيضاً للتحقق من العلاقة المحتملة بين المتغيرات.

[1] Orhan, A.; Adebayo, T.S.; Genç, S.Y.; Kirikkaleli, D. Investigating the Linkage between Economic Growth and Environmental Sustainability in India: Do Agriculture and Trade Openness Matter? Sustainability 2021, 13, 4753. https://doi.org/10.3390/su13094753.

[2] Nguyen, M.-L.T.; Bui, T.N. Trade Openness and Economic Growth: A Study on Asean-6. Economies 2021, 9, 113. https://doi.org/10.3390/economies9030113

أظهرت النتائج أنه يتم اختيار REM بناءاً على نتيجة اختبار Hausman، مما يشير إلى أن الانفتاح التجاري له إرتباطا إيجابي بالنمو بينما يرتبط التطور المالي بشكل إيجابي ولكنه غير مرتبط بشكل كبير بالنمو.

ومن النتائج التي تم استكشافها أن التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال الإنفتاح التجاري، لهما علاقات إيجابية ثنائية الإتجاه وهذا يعني أنه ستكون هناك أوجه قصور عند تجاهل وجود الانفتاح التجاري مما يؤثر بشكل إيجابي على علاقة بين التمويل والنمو.

سابعا: دراسة (PETTER، SAMUEL،2021)[1] إستهلاك الطاقة وإنفتاح التجارة والإقتصاد تطور بعض البلدان المنتجة للنفط في إفريقيا.

تهدف الدراسة لفحص العلاقة بين الطاقة والإستهلاك والإنفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية لسبع دول منتهجة للنفط في إفريقيا.

استخدم في هذه الدراسة تقنيات الإنحدار التلقائي البيانات من عام 1971 إلى 2017.

من النتائج المتوصل إليها:

ان للانفتاح التجاري وطبيعة الطاقة المستهلكة تأثيرات كبيرة على التنمية الاقتصادية في النفط المختار للدول المنتجة. زيادة نسبة الانفتاح التجاري يقلل من التنمية الاقتصادية بنحو 7% على المدى القصير ولكنه يعزز التنمية بنسبة 28% في المدى الطويل.

من التوصيات: من المستحسن أن تكون السياسات موجهة لدعم البيئة المواتية والتجارة الحرة الإفريقية منطقة الحرية الإقتصادية، النمو المالي الخاص، سهولة العمل، كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة، التقاط الكربون والتخزين وحقوق الملكية الخاصة والامن في إفريقيا.

ثامنا: دراسة (CHEN، ZHANG، WONG، 2022)[2]

هدفت الدراسة الى بيان تأثير الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي على كثافة الطاقة في الصين حيث كانت تقدير كثافة الطاقة في 30 مقاطعة ومنطقة في البئر الرئيسي الصيني من 2005 الى 2018.

حيث استخدمت نموذج لوحة ديناميكي لتبين مدى تأثير الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي على كثافة الطاقة.

[1] Samuel O, Peter O, Energy Consumption, Trade Openness and Economic Development of Some Major Oil-Producing Countries in Africa, Publication Date: 14/05/2021, DOI: 10.52589/AJESD-41C2IGQJ, Volume 4 , Issue 1 (2021)

[2] Chen, S., Zhang, H., & Wang, S. (2022). Trade openness, economic growth, and energy intensity in China. Technological Forecasting and Social Change, 179, 121608.

ومن النتائج المتحصل عليها:

أن النمو الاقتصادي والتحرير التجاري يقلل من كثافة الطاقة عند تضمين متغيرات التحكم.

تؤثر التجارة الخارجية على كثافة الطاقة بشكل رئيسي من خلال طريق التصدير، في حين أن تأثير طريق الاستيراد ليست كبيراً.

إن التباين الإقليمي في تأثير الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على كثافة الطاقة ضئيل شرق وغرب الصين.

وفقا لذلك التقليل من كثافة الطاقة وتنسيق تنميتها يجب على الحكومة ان تلعب دوراً نشطاً في فتح التجارة والنمو.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه المفاهيم الخاصة وأسباب ودوافع قيامها وصولا الى العوامل المؤثرة بها، اذ يمكن القول بأن التجارة الخارجية عائد بالأساس الى وفرة أو ندرة عوامل الانتاج واختلافها من دولة لأخرى والتفاوت التكنولوجي بين المجتمعات واختلاف الأذواق وميول المستهلكين. وتطرقنا أيضا الى التحرير التجاري الذي طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والمتقدمة، وذلك راجع الى ازالة القيود الجمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والواردات.

كما قمنا بتطرق الى المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة والنمو، حيث استحوذت التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين وذلك على الصعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية. حيث انتشرت الاستدامة في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، لكونها مدرسة فكرية عالمية اذ أنها تبنتها هيئات رسمية وشعبية في العديد من المؤتمرات والندوات، وصولا الى ابراز العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو، حيث ساهمت التجارة الخارجية في رفع مستوى النمو الاقتصادي، كما لعبت الصادرات دورا هاما في توسيع الأسواق وكذا تنويعها.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى.
- المبحث الثاني: الدراسة القياسية للأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990_2020.

تمهيد:

سنقوم من خلال هذا الفصل اعطاء هذه الدراسة جانبها التطبيقي ومحاولة الاجابة على اشكالية الدراسة والربط بينه وبين الإطار النظري ومحاولة تقدير نماذج قياسية لأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر وقد حاولنا حصر أهم المتغيرات التي تتم عليها الدراسة والمتمثلة في المتغير المستقل الانفتاح التجاري الزراعي بالإضافة الى متغيرات أخرى (سعر الصرف، اجمالي تكوين رأس المال الثابت...الخ)، والمتغير التابع المتمثل في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والمتمثل في النمو الاقتصادي والذي عبرنا عنه بالناتج المحلي الاجمالي، واعتمدنا على الدراسة القياسية من خلال الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وفقا للمنهجية المعتمدة لقد قسمنا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى.

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الاحصائية المتقدمة التي تساعد في دقة الاستدلال، للحصول على أفضل النتائج في البحث العلمي.

تهدف طريقة المربعات الصغرى الى تصغير مجموع المساحات الرأسية التربيعية بين الاستجابات التي تمت ملاحظتها في مجموعة البيانات والاستجابة التي يتوقع حدوثها من التقريب الخطي، كما تشير الى تقدير العامل الغير معروف في نموذج الانحدار.

المطلب الأول: مفهوم الانحدار المتعدد.

أولا: تعريف الانحدار

التعريف الأول: هو امتداد للارتباط بين متغيرين، نتيجة الانحدار هي معادلة تمثل أفضل تقدير للمتغير التابع من عدة متغيرات مستقلة، يستخدم تحليل الانحدار عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها البعض وبالمتغير التابع[1].

التعريف الثاني: هو عبارة عن ايجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية، وهو عبارة أيضا عن انحدار للمتغير التابع y على العديد من المتغيرات المستقلة$+ x1 + x2$ $+ \cdots xk$لذا هو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة، وتعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار.

والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y = a + B1X1 + B2X2 + \cdots + Bnxn + e$$

التعريف الثالث: يسمح الانحدار الخطي المتعدد بتقدير العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية، كما يعرف أنه تحليل احصائي يعتمد على نمذجة العلاقة بين نوعين من المتغيرات التابعة (المستجيب) والمستقلة (التنبؤية). الغرض الرئيسي من الانحدار هو فحص ما اذا كانت المتغيرات المستقلة قادرة على التنبؤ بنتيجة المتغير التابع قيد الدراسة، وقد تكون العلاقات الغير خطية، كما قد تكون المتغيرات المستقلة كمية أو

[1] أحمد سعودي، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، 2019-2020، ارشاد وتوجيه، علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

نوعية، ويمكن فحص أثار متغير واحد أو متغيرات متعددة مع أو دون تأثيرات المتغيرات الاخرى التي تأخذ بعين الاعتبار[1].

المطلب الثاني: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية.

أولا: تعريف طريقة المربعات الصغرى

التعريف الأول: هي تقنية نمذجة خطية معممة يتم استخدامها لتقدير جميع المعلمات غير المعروفة التي ينطوي عليها نموذج الانحدار الخطي، والهدف منه هنها هو تقليل مجموع مربعات فرق المتغيرات المرصدة والمتغيرات التوضيحية[2].

التعريف الثاني: تشير هذه المربعات الصغرى العادية الى طريقة تستخدم لتقدير العامل الغير معروف في نموذج الانحدار الخطي. تهدف الى تصغير مجموع المساحات الرأسية التربيعية بين الاستجابات التي تمت ملاحظتها في مجموعة البيانات والاستجابات التي يتوقع حدوثها من التقريب الخطي. تزود طريقة المربعات الصغرى العادية بتقدير تباين أصغر غير منحاز عندما تتسم الأخطاء بنسب تباين محدودة بافتراض أن الأخطاء موزعة طبيعيا. فهي مقدار الامكانيات القصوى[3].

ثانيا: شروط طريقة المربعات الصغرى

1–الاستقلال الذاتي للبواقي:

يقصد بالاستقلال الذاتي للبواقي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة أي ان التباينات المشتركة لاخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي، $cov\left(\varepsilon_i،\varepsilon_j\right) = E(\varepsilon_i،\varepsilon_j)=0 \;\; \forall_i \neq j \;\; i،j = 1 \dots\dots n$

من بين الاختبارات التي تستخدم في التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛ اختبار داربين واتسون *Durbin-Watso* واختبار براش قودفراي *Breusch-Godfrey* .

[1] بو عقل مصطفى، قياس أثر عوامل دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموذج الانحدار الخطي المتعدد، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد3، جانفي 2020، ص 392.

[2] https :\\ar.theastrologypage. com \30 \2022 ،14:02

[3] GREENE WILLIAMH . Econometric Analysis . pearson Eduation lndia. 2003. P: 19.

الفروض الاحصائية:

الفرض العدمي: (H0): يوجد استقلال بين البواقي (لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

الفرض البديل: (H1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

ويعتمد اختبار DW على الإحصائية التالية:

$$\frac{\sum(\hat{\varepsilon}_i - \hat{\varepsilon}_{i-1})^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2} \cong 2(1-\rho) \sim DW_{(d_l,\, d_u, n-K)}$$

حيث DW تأخذ قيمها بين 0و 4 ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كان $DW \cong 2$ فإن $\rho =$ 0.

يوضح الشكل التالي قيمd (الجدولية) التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

الشكل رقم(01): تفسير اختبار داربين وواتسون

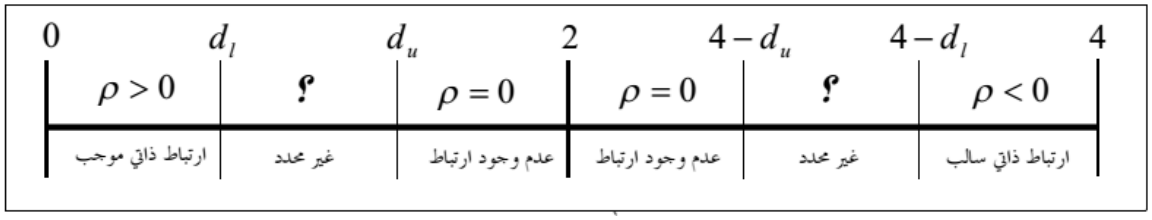

la source: Régis Bourbonnais، économétrie، 3ème édition، Dunod، Paris، 2000، p121

2–عدم ثبات التباين: [1]

إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار سيترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، الأمر الذي يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها. يشير اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل.

ولاختبار وجود هذه المشكلة هناك عدة اختبارات نذكر منها مثلا اختبار *White* المقترح من طرف *H.White* يعتمد على تحدير $\hat{\varepsilon}_i^2$في كل المتغيرات المستقلة، مربعاتها وحاصل ضرب قيمها المتقاطعة.

$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \gamma_1 = \beta_2 = \gamma_2 = \ldots = \beta_k = \gamma_k = 0$ (*تباين الأخطاء متجانس*)

$H_1: \exists\, \beta_i \vee \gamma_i \neq 0$ (تباين الأخطاء غير متجانس)

[1] أسامة ربيع أمين، التحليل الاحصائي للمتغيرات المعتمدة باستخدام spss، جامعة المنوفية، القاهرة، 2008، ص 162 .

حيث H_0 هي فرضية ثبات تباين الأخطاء. نستخدم هنا إحصائية مضاعف لاغرنج LM حيث:

$$\boldsymbol{LM = nR^2 \sim \chi^2_{2K}}$$

وتكون نتيجة الاختبار كالتالي:

- اذا كان $LM \leq \chi^2_{2k}$ فإننا نقبلH_0 اي ان *تباين الأخطاء متجانس* متجانس؛

-اذا كان $LM > \chi^2_{2k}$ فإننا نقبلH_1 اي ان *تباين الأخطاء غير متجانس*.

3-التعددية الخطية:

من الشروط الازم توفرها لاستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات نموذج الانحدار، عدم وجود ارتباط أو علاقة خطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار. كما أن الفرضية الخاصة بالمصفوفة x بالنسبة للنموذج الخطي العام تتطلب أن تكون رتبة x مساوية ل kوتنشأ هذه المشكلة عند اختلال هذه الشروط، أي عندما يكون واحد على الأقل من المتغيرات المستقلة توليفة خطية من المتغيرات الأخرى، وينتج عن ذلك وجود عدد قليل جدا من المعادلات الطبيعية ألمستقلة، ومن ثم عدم امكانية اشتقاق مقدرات للمعالم الموجودة بالنموذج كافة.

وللفصل في وجود تعدد خطي من عدمه سنعتمد على معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من 5فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي، ويعرف معامل تضخم التباين كما يلي:

$$VIF(\hat{\beta}_j) = \frac{1}{1 - R^2}$$

حيث R_j^2 هو مربع معامل الارتباط المتعدد ما بين المتغير المستقل X_{ij} وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى.

4-التوزيع الطبيعي للبواقي:

لكي يمكن استخدام كلا من اختبار فيشر وستودنت، سواء عند اختبار المعنوية الكلية أو المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار، يلزم توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي. ونود الاشارة الى أن التقيد بهذا الشرط مرتبط بحجم العينة، اذ يعتبر شرطا ضروريا في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه،

وذلك لأنه وفقا لنظرية النهاية المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول الى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30مشاهدة[1].

ويمكن دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي عن طريق عن اختبار فرضيتي التناظر والتسطح باستعمال معامل **(Skewness)**ومعامل **kurtosis) (**على الترتيب .

- اختبار فرضية التناظر(Skewness):

$H_0 : V_1 = 0$ سلسلة البواقي متـناظرة

$H_1 : V_1 \neq 0$ سلسلة البواقي غير متناظرة

$$\mathbf{V} = \frac{\boldsymbol{B_1^{1/2}} - \mathbf{0}}{\sqrt{\frac{\boldsymbol{6}}{\boldsymbol{n}}}}$$

فاذا كانت الإحصائية المحسوبة V_1 بالقيمة المطلقة اصغر تماما من الإحصائية المجدولة t_T نقبل الفرض العدمي أي ان سلسلة البواقي متناظرة.

- **اختبار السطح الطبيعي :(Kurtosis)**

$H_0 : V_2 = 0$ سلسلة البواقي لها تسطح الطبيعي

$H_1 : V_2 \neq 0$ سلسلة البواقي ليس لها تسطح الطبيعي

$$\boldsymbol{V} = \frac{\boldsymbol{\beta_2 - 3}}{\sqrt{\frac{\boldsymbol{24}}{\boldsymbol{n}}}}$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة $(\mathbf{V_2})$ بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة $\boldsymbol{t_T}$ نقبل الفرض العدمي أي سلسلة البواقي لها تسطح طبيعي.

[1] أحمد سلامي، د. عيسى حجاب، كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية: حالة نموذج الانحدار لدالة الادخار في الجزائر)، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 15\60\2018، ص 47-48.

- **اختبار جاك بيرا (JARQUE-BERA):**

يجمع هذا الاختبار بين نتائج الاختبارين السابقين، فإذا كانت تتابعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية 2 حيث :

$$S = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \backsim \chi^2_\alpha$$

H_0 : سليلة البواقي ذات توزيع طبيعي

H_1 : سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي

حيث:

اذا كان $S > \chi^2_\alpha(2)$ نرفض فرضية العدمية اي ان سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي بمستوى معنوية $\alpha\%$

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990_2020.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990–2020

سوف نقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلى متغيرات الدراسة، التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الواردات الزراعية، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، اجمالي السكان، الانفتاح الزراعي والتي سوف تساعدنا على تفسير النتائج وذلك من خلال التمثيل البياني لها خلال الفترة 1990-2020 والعمل على تحليلها وتفسيرها، كما سوف نعمل على بناء نموذج واختباره من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية، ليتم بعدها التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج واختبار الفرضيات.

1_ تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020

يعبر عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها عن طريق عوامل انتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة[1].

سوف نعتمد على الناتج المحلي الإجمالي مقيما بالأسعار الجارية بالدولار وهو المؤشر الذي سوف نعتمد عليه في دراستنا كمتغير تابع يقيس لنا مؤشر النمو الاقتصادي وقد قمنا بالتطرق إلى كل المفاهيم في الفصل الأول من الدراسة. ومن خلال البيانات المجمعة حول الناتج المحلي الإجمالي قمنا بتمثيله من خلال الشكل الموالي.

التمثيل البياني رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال 1990–2020

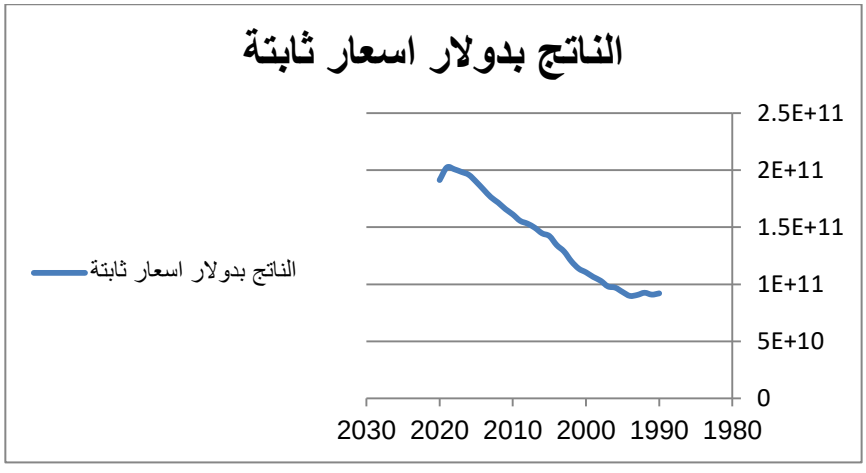

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

[1] ايمان عطية ناطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، 2007، ص 26.

من خلال التمثيل البياني رقم (02): يتضح أن الناتج بدولار كانت خلال الفترة 1990 -2002 بقيمة 500000 دولار وشهد ارتفاعاً سنة 2008 لتكون 1700000 دولار حيث عرف سنتي 2009 و2010 تراجعاً طفيفاً ثم استمر في التزايد إلى غاية سنة 2015 حيث انه بلغ أعلى قيمة ب2200000 دولار ثم رجع الى الانخفاض سنة 2019 بما قيمته 1500000 دولار.

حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة(1990-2020) تذبذبات كبيرة جراء تقلبات أسعار النفط الحادة وكذلك الازمات المالية.

2- تطور قيمة الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990–2020.

ان أهم السلع الزراعية المستوردة هي معظمها سلع غذائية والسلع التي تستوردها الجزائر تشتمل أساسا على (الحبوب، الحليب، السكر...).

التمثيل البياني رقم (03): تطور قيمة الواردات الزراعية في الجزائر خلال 1990–2020

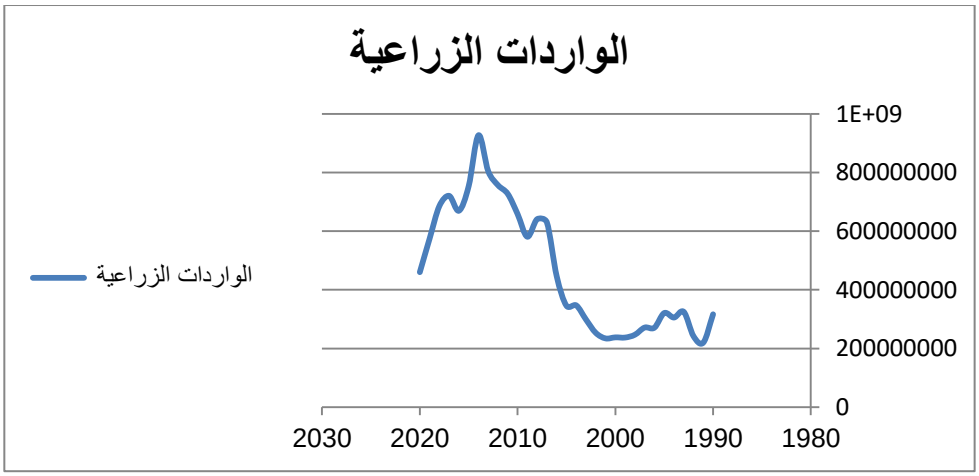

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

من خلال التمثيل البياني رقم (03): يتضح أن الواردات الزراعية في الجزائر في إنخفاض لكن بوتيرة متباينة حيث أن أعلى نسبة بلغتها كانت 4.8 سنة 1990 واستمرت بالانخفاض إلى سنة 1993 حيث وصلت إلى 2.9 مليار دولار ومن سنة1993 إلى 1994 شهدت إرتفاعا بسيطاً إلى 3.7، ومن ثم 1994 إلى 2010 استمرت بالانخفاض مع وجود ارتفاع طفيف سنة 2003 و2007 ويستمر بالانخفاض بوتيرة طبيعية الى 2020.

3- تطور تكوين إجمالي رأس المال الثابت في الجزائر خلال 1990–2020:

يشير مفهوم رأس المال الثابت انه جزء من القدرة الانتاجية للاصول الثابتة والموجهة الى انتاج السلع الرأسمالية بغيت زيادة الطاقة الانتاجية للبلد كالآلات والمنشآت الانية ووسائط النقل[1].

التمثيل البياني رقم (04): تكوين إجمالي رأس المال الثابت في الجزائر خلال 1990–2020

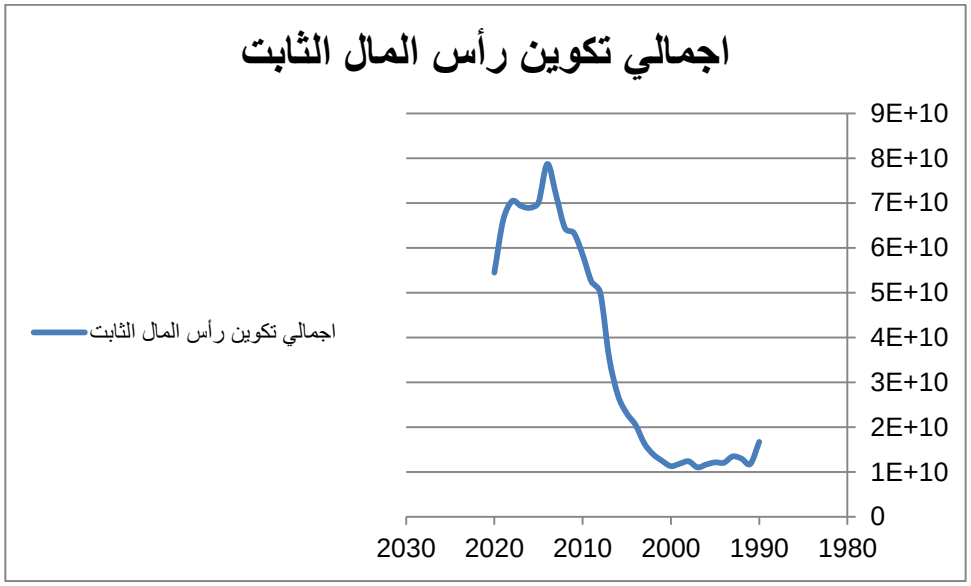

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

من خلال التمثيل البياني رقم (04): يتضح **أن** اجمالي تكوين رأس المال الثابت في فترة التسعينيات سجل نمو اجمالي تكوين راس المال الثابت معدلات سلبية في بعض السنوات وارتبط ذلك بتراجع العوائد النفطية وتراجع عدد المؤسسات الانتاجية العمومية فضلا عن ضعف الاستثمارات الانتاجية ليعرف معدل نمو اجمالي تكوين راس المال الثابت تحسناً مع مطلع الالفية بعد اطلاق برامج الانعاش الاقتصادي وما تلاها من برامج تنماوية التي تمحورت أساسا حول دعم المؤسسات والانشطة الانتاجية الفلاحية ودعم البنى التحتية للتنمية المحلية وخاصة بعد اصدار قانون الاستثمار سنة 2006 الذي هدف الى تشجيع الاستثمار وخلق مشاريع تنماوية جديدة لتعرف بعدها معدلات نمو اجمالي راس المال الثابت تذبذبا من سنة الى اخرى وتراجع منذ سنة 2015 بعد انخفاض حجم الاستثمار المحلي وبالأخص الاستثمار العمومي بعد تراجع اسعار النفط في اواخر سنة 2014، حيث انه

[1] كمال بن دقفل واخرون، دعم تكوين رأس المال الثابت للنمو الاقتصادي في الجزائر، 1985 -2015، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 5، العدد 1، ص 157.

ارتفع سنة 2016 بقيمة 7500000 وستمر في الارتفاع حيث بلغ اوجه سنة 2018 بقيمة 8300000 وبعد هذا الارتفاع الذي حققه اذ انه انخفض بما قيمته 70000

4- تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

يعتبر سعر الصرف نتيجة للمعاملات بين البلدان ذات العملات المختلفة، فكي تتم هذه المعاملات يجب وجود مقياس يحدد قيمة عملة بالنسبة لعملة أخرى. حيث يمكن تعريفه على أنه "السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية[1].

ومن خلال الإحصائيات التي تم جمعها تم رسم الشكل الموالي بالاعتماد على برنامجSPSS.

التمثيل البياني رقم (05): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

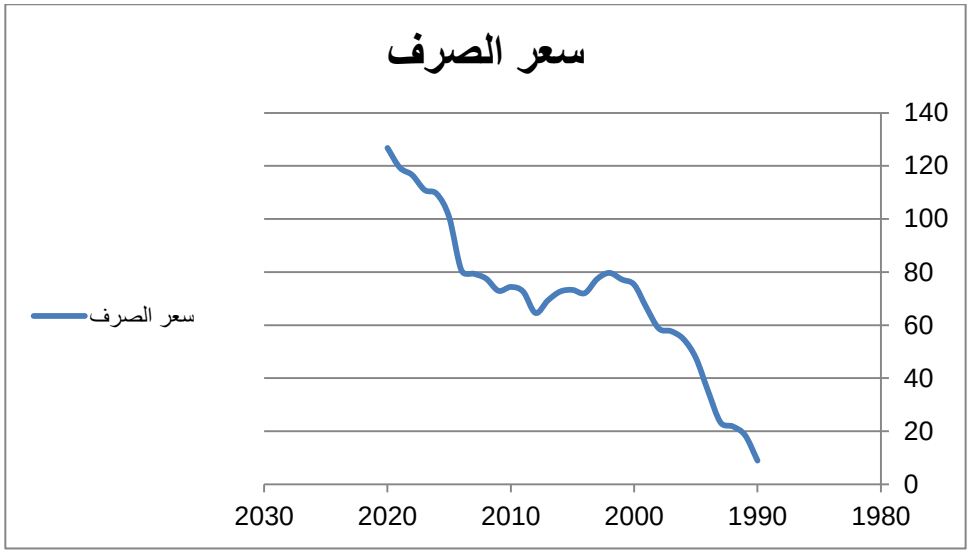

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

من خلال التمثيل البياني رقم (05): يتضح أن سعر الصرف في الجزائر في ارتفاع متواصل خلال الفترة من 1990 إلى 2002 من 8.95 دينار جزائري للدولار الواحد إلى 79.68 دينار جزائري للدولار ويعود ذلك إلى سياسة الدولة التي اعتمدتها لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات لغرض معالجة العجز في ميزان المدفوعات وإضافة إلى ذلك تعتبر01 جانفي1996 بداية تبني نظام التعويم المدار وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي 1996حيث بداية من تلك السنة شهد سعر الصرف وتيرة زيادة مرتفعة حيث كان في سنة 1995 47.66 دينارا للدولار ليقفز الى 54.76 سنة 1996 مرورا ب

[1]- عبد المنعم رزقي، جلول بن عناية، دراسة قياسية لأثر انخفاض قيمة الدينار على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة: 1980-2018، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية المجلد 08،العدد 02 – جوان 2021، ص 558.

66.57 سنة 1999 وصولا إلى 79.68 سنة 2002.إلا أن الفترة من 2000 إلى 2014 شهد سعر الصرف هوامش تغير ثابتة تقريبا سواء صعودا أو هبوطا. وتعتبر سنة 2015 سنة الهبوط الشديد والأعلى مقارنة بما سبقه من سنوات اذ بلغ 100.69 دينار للدولار وحيث شهد وقتها انهيار أسعار النفط من سنة 2014، مما أدى إلى تراجع الصادرات وانهيار قيمة العملة الوطنية، إضافة سياسة البنك المركزي في التخفيضات التي يقوم بها وزيادة الواردات من جهة أخرى ولذات السبب تواصل العملة الوطنية في التراجع خلال 2016 إلى 2020 ب110 إلى 127 دينار للدولار ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك أسباب عديدة ومتداخلة وراء التراجع في قيمة العملة الوطنية.

6- تطور حجم السكاني في الجزائر خلال الفترة 1990–2020.

ويشير الى عدد السكان الفعلي في البلد اعتبارا من 1 يوليو من السنة المشار اليها[1].

التمثيل البياني رقم (06): تطور حجم السكان في الجزائر خلال 1990–2020

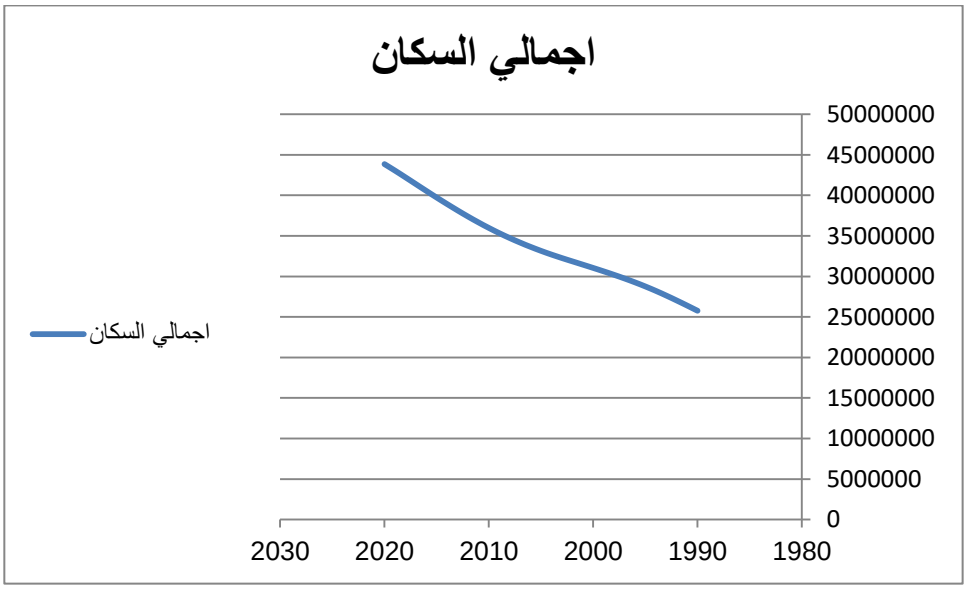

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

من خلال التمثيل البياني رقم (06): يتضح أن اجمالي السكان في الجزائر في تزايد مستمر ولكن بصفة متباينة حيث انخفض معدل النمو الديمغرافي خلال التسعينيات ليصل إلى 1.97% حيث أنه كان سنة 1990، 25022 الف نسمة. ليصل في سنة 1999 الى 29965 الف نسمة أي انهزاد بحوالي 5 مليون نسمة. يرجع

[1] انشطة اللجنة الفنية الاستشارية للاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية.
https:\\www.unescwa. org. 29\05\2022.10:00 .

هذا الانخفاض الى حالة عدم استقرار الامن في الجزائر خلال هذه الفترة وضعف القدرة الشرائية وفي سنة 2000 كان عدد السكان 30416 الف نسمة ليقفز إلى 39963 الف نسمة وذلك سنة 2015 اي انه زاد عدد السكان 8.3 مليون نسمة اما بالنسبة لمعدل النمو الديمغرافي فقد كان في تلك الفترة ما يقارب 1.96% واستمر بالارتفاع سنة 2016 حيث قدر باكثر من 40 مليون نسمة، وقدر عدد السكان مطلع سنة2020 ب 43.9 مليون نسمة تقريبا بمعدل نمو بلغ 1.82%.

7– تطور مؤشر الانفتاح الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990 -2020.

كما ذكرنا في الفصل الأول من الدراسة أن الانفتاح الزراعي هو عبارة عن الغاء أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات.

ويمكن القول أنه: أي عمل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيازة.

التمثيل البياني رقم (07): تطور مؤشر الانفتاح الزراعي في الجزائر خلال 1990–2020

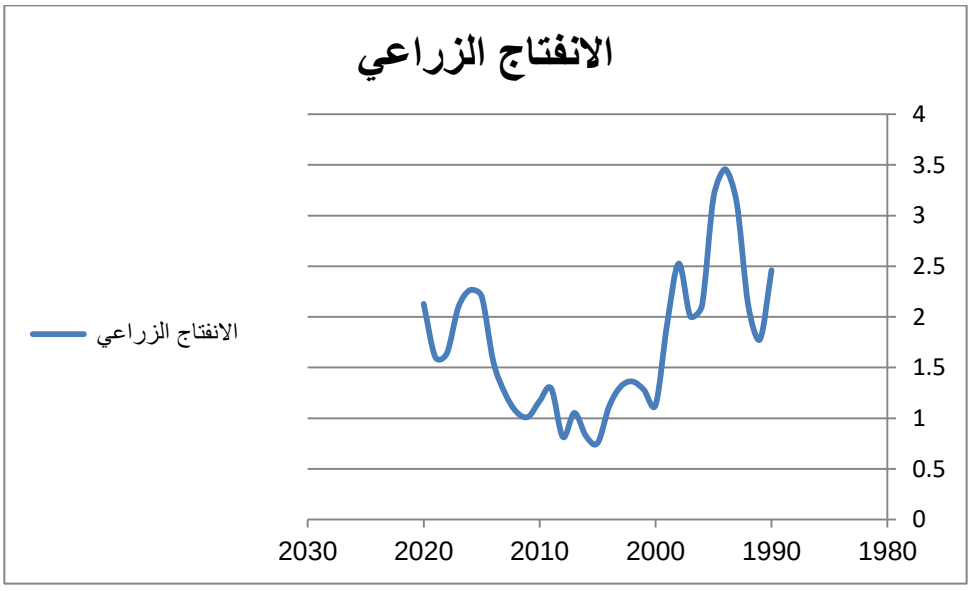

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

من خلال التمثيل البياني رقم (07): يتضح أن الانفتاح الزراعي في تذبذب خلال فترة الدراسة (1990-2020) ففي سنة 1990 بلغ 2.5 ليرتفع سنة 1995 الى 3.5 وذلك نظرا لاتخاذ اجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية، ليشهد انخفاضا خلال الفترة 1995 الى 2001 ويبقى في حالة تذبذب وانخفاض الى غاية سنة 2010، ليشهد ارتفاعا لغاية سنة 2017 ليعرف خلال السنوات 2018-2019-2020 تذبذبا.

المطلب الثاني: نمذجة قياسية لأثر تحرير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى وتحليل وتفسير، أثر للتحرير الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2020-1990).

أولا : توصيف النموذج:

يمثل النموذج المراد تقديره العلاقة بين اجمالي الناتج المحلي و محددات تحرير القطاع الزراعي والهدف من تقدير هذا النموذج هو تحديد المتغيرات التي يمكن من خلالها التأثير على حجم الناتج المحلي . وبذلك يكون لدينا النموذج كما يلي:

$$pib = \beta_0 + \beta_1\, im_{_agr} + \beta_2\, fbcf + \beta_3\, tch + \beta_4 ouv_{_agr} + \beta_5 po + \varepsilon_t$$

حيث:

$\beta_0، \beta_1، \dots \beta_4$: معاملات النموذج المقدر

pib: اجمالي الناتج المحلي

$fbcf$: اجمالي تكوين رأس المال الثابت

tch: سعر الصرف

$ouv_{_agr}$: الانفتاح التجاري الزراعي

po: اجمالي السكان

ثاثيا: تقدير النموذج:

يمثل الجدول الموالي نتائج تقدير النموذج السابق بطريقة المربعات الصغرى باستخدام البرنامج الاحصائي spss

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعامل B	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	- 60332978802.665	1.673	0.107
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	0.359	1.357	0.187
سعر الصرف	- 63197087.582	0.394	0.697
اجمالي السكان	5801.583	3.827	0.001
الانفتاح الزراعي	- 4844991989.828	3.346	0.003

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

يوضح الجدول السابق المعنوية الجزئية لمعالم النموذج، حيث بلغت معاملات الانحدار غير المعيارية الثابت واجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف واجمالي السكان والانفتاح الزراعي على التوالي (-60332978802.665، 63197087.582 -، 4844991989.828 5801.583 –)، أي أنه كلما ارتفع اجمالي السكان بوحدة واحدة ارتفع الناتج بدولار بـ 5801.583 وحدة، وكلما تحسن الانفتاح الزراعي بوحدة واحدة انخفض الناتج بدولار بـ 4844991989.828 وحدة، وبلغت قيمة اختبار T على التوالي (1.673، 0.393، 1.357، 0.394، 3.827، 3.346)، وقيمة مستوى دلالة Sig على التوالي (0.107، 0.698، 0.187، 0.697، 0.001، 0.003)، حيث نجد قيمة اختبار T للمؤشرين اجمالي السكان والانفتاح الزراعي دالة احصائيا، وهذا يدل على أنه لهما أثر دال احصائيا على الناتج بدولار.

ويقدم الجدول الموالي نتائج تقدير النموذج

الجدول رقم (02): يوضح خلاصة النموذج

النموذج	جودة التوفيق		اختبار المعنوية الكلية	اختبار المعنوية الجزئية	توفر شروط الطريقة المستخدمة			التنبؤ
	R^2	AD R^2			الاعتدالية	الاستقلال الذاتي للبواقي	اختبار التجانس	
	0.986		361.024	1.673	0.171	17.034	1.454	2.064
معادلة النموذج	الانتاج بدولار (المتوقع) = 0.359 (اجمالي تكوين رأس المال الثابت) – 63197087.582 (سعر الصرف) + 5801.583 (اجمالي السكان)– 4844991989.828 (الانفتاح الزراعي)– 60332978802.665							

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

ومما سبق ذكره نقبل الفرضية العامة التي تنص على أنه: " **يوجد أثر للتحرير الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر في الفترة الممتدة بين (1990 – 2020)** "، حيث يتجلى هذا الأثر في متغير الانفتاح التجاري وكذا إجمالي عدد السكان، أما بقية المتغيرات (اجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، واردات السلع...الخ) ليس لها أثر، أما عند جمع المتغيرات الكل مع بعضها فهنا يكون له تأثير.

ثالثا: تشخيص النموذج:

1- اختبار المعنوية الكلية والجزئية لنموذج:

- **العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:**

الجدول رقم (03): يوضح العلاقة بين المتغيرات المفسرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

المتغيرات المفسرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة Sig	القرار
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	0.939	0.000	دال احصائيا عند 0.01
سعر الصرف	0.862	0.000	دال احصائيا عند 0.01
اجمالي السكان	0.980	0.000	دال احصائيا عند 0.01
الانفتاح الزراعي	– 0.378	0.036	دال احصائيا عند 0.05

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

يوضح الجدول السابق مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار، حيث كان معامل الارتباط الأعلى بين الناتج بدولار واجمالي السكان، إذ بلغت قيمة r تساوي 0.980، ومستوى دلالة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.01، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، بينما بلغ معامل الارتباط بين الناتج بدولار واجمالي تكوين رأس المال الثابت 0.939 ومستوى دلالة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.01، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، وبلغ معامل الارتباط بين الناتج بدولار وسعر الصرف 0.862، ومستوى دلالة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.01، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، وبلغ معامل الارتباط بين الناتج بدولار والانفتاح الزراعي 0.378-، ومستوى دلالة Sig تساوي 0.036 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.01، وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05.

- جودة توفيق النموذج

الجدول رقم (04): يبين جودة توفيق النموذج

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
	0.993	0.986	0.984

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

يوضح الجدول السابق معامل ارتباط بيرسون بين الناتج بدولار والمتغيرات المفسرة، حيث بلغ قيمة متوسطة تساوي 0.993، وبقيمة معامل تحديد تساوي 0.986، وقيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.984، أي المتغيرات المفسرة تفسر 98.6% من التباين الحاصل في الناتج بدولار، ونسبة 1.4% يرجع لمتغيرات أخرى.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

الجدول رقم (05): يوضح معنوية النموذج الكلي

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الإحصائية F	مستوى الدلالة
الانحدار	4673339062286272000000	5	9346678124572544000000	361.024	0.000
البواقي	647233218803382000000	25	25889328752135280000		
الكلي	4738062384166610000000	30	/		

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل أنوفا لاختبار معنوية الانحدار، حيث نلاحظ قيمة F تساوي 361.024، ومستوى دلالة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.01، بالتالي نقول أن الانحدار معنوي ومنه يوجد تأثير للمتغيرات المفسرة على الناتج بدولار، مما يجعلنا نقوم بالتنبؤ للناتج بدولار من خلال المتغيرات المفسرة.

2- شروط تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى:

- الاستقلال الذاتي للبواقي:

الجدول رقم(06): يوضح نتيجة الاستقلال الذاتي للبواقي

	الاختبار قيمة
الاستقلال الذاتي للبواقي	**1.98**

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات Eviews

من خلال الجدول رقم (03): نجد أن قيمة داربين وواتسون تساوي تساوي1.98، وهي قريبة جدا من 2 ويدل هذا على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

- اختبار التجانس: (اختبار *White*)

يوضح الجدول الموالي اختبار نتائج اختبار ***White***:

الجدول رقم(07): يوضح نتيجة اختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.471985	Prob. F(20,10)	0.2690
Obs*R-squared	23.13990	Prob. Chi-Square(20)	0.2820

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات Eviews

من خلال الجدول اعلاه نجد أن قيمة مضاعف لاغرانج اقل من القيمة المجدولة ومايدعم هذه النتيجة ان الاحتمال الحرج اكبر من 5 % ومنه نقول ان التباين متجانس.

- **اختبار التعددية الخطية:**

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التعددية الخطية:

الجدول رقم(08): يوضح نتيجة التعددية الخطية

المتغيرات	معامل تضخم التباين
اجمالي السكان	**1.941**
الانفتاح الزراعي	**1.254**
سعر الصرف	**2.540**
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	**2.598**

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (04) يوضح نتائج التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن معامل تضخم التباين للنموذج اصغر من 5 لكل المتغيرات، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم(09): يوضح نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

	قيمة Mahal. Distance	قيمة Cook's Distance	درجة الحرية
البواقي	17.034	1.303	4

المصدر: تم إعداده من خلال مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (01): نجد أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لان قيمة Mahal. Distance أقل من القيمة الحرجة المستخرجة من جدول التوزيع الطبيعي أي (17.034 < 20.52) وذلك عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.001، وكذا قيمة Cook's Distance التي تساوي 1.303 وهي أقل من 3، ومنه نقول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: التفسير الاقتصادي للنتائج:

من خلال تقديرنا للنموذج والقيام بالاختبار الضرورية، توصلنا إلى ما يلي:

– هناك علاقة أثر عكسية بين الانفتاح الزراعي والنمو الاقتصادي حيث ان زيادة تحرير القطاع الزراعي في الجزائر سوف تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي ويعود ذلك أن التحرير الزراعي يؤدي غلى زيادة الواردات الزراعية على حساب الصادرات الزراعية وخاصة ان الجزائر فاتورة الغذاء خاصة من القمح مرتفعة جدا وبما الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن ذلك سوف يؤثر على حجم الانتاج المحلي والذي ينعكس في انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر.

– اظهرت علاقة الأثر الطردية بين النمو الاقتصادي وحجم السكان أي كلما زاد عدد السكان زاد النمو الاقتصادي وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

– بينما لم يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك يعود إلى أن اغلب حجم الناتج من نمو الاقتصاد الريعي. وهو يتوافق مع طبيعة الاقتصادي الجزائر ونفس التفسير بالنسبة تكوين رأس المال الثابت.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا وكان الهدف منه تأكيد واختبار صحة الفرضيات التي وضعناها فبدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية التي قامت عليها الدراسة والمتمثلة في كل من عرض طريقة المربعات الصغرى العادية (ORDINQRT Least Squares)، وتحديد المتغيرات وبعدها قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلنا لها انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها، توصلنا الى وجود أثر للتحرير الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية حيث تجلى هذا الأثر في المتغيرين هما الانفتاح التجاري واجمالي عدد السكان.

.

الخاتمة

الخاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، وفي هذا الإطار حاولنا من خلال الجانب النظري تقديم بعض المفاهيم العامة حول التجارة الخارجية التي تعتبر عصب الاقتصاد وكذلك قمنا بعرض مفاهيم عامة لكل من التنمية وأبعادها وللحديث عن الجانب الزراعي منها في صورة تحرير القطاع الزراعي من خلال إبراز التحرير الزراعي وتطرق إلى التحرير التجاري وأسباب قيامه الذي يعد ضروريا للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقمنا بتطرق أيضا إلى مفهوم النمو ومؤشرات قياسه والعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية.

ومن خلال هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات الدول حيث أنها مهم بلغت إمكانيات أو موارد أي دولة فلا يمكنها أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي.
- تلعب التجارة الخارجية دوراً فعالاً حيث من خلالها يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية والاستيرادية.
- التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات الى الخارج ليؤدي ذلك الى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.
- يعد التحرير التجاري ضروريا لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني إذ أنه يفتح له الأبواب ليزيد من تسويق منتجاته ضمن الأسواق العالمية خاصة إذا كان يمتلك مزايا في بعضها.
- حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر في تزايد مستمر إلا أن الواردات السلعية متزايدة وذلك بسبب ان اقتصادنا قائم على الطاقة البترولية فقط.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي والذي تم من خلاله اختبار فرضيات الدراسة والاجابة على الاشكالية الرئيسية من خلال الدراسة القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة 1990-2020 والمتعلقة بأثر تحرير القطاع الزراعي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر توصلنا إلى:

- أن هناك علاقة طردية بين حجم السكان والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
- كما توصلنا الى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح الزراعي والتنمية المستدامة.
- توصلنا وجود علاقة ارتباط بين كل المتغيرات المستقلة (الانفتاح الزراعي، تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، إجمالي السكان) والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي.
- هناك علاقة أثر عكسية بين الانفتاح الزراعي والنمو الاقتصادي.

– وعلاقة طردية بين اجمالي السكان والنمو الاقتصادي.

– توصلنا أن المتغيرات الباقية كل واحدة منهم على حدى ليس لها أثر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

وعلى ضوء هذه النتائج التي توصلنا اليها قمنا بوضع مجموعة من التوجيهات والتوصيات التي جاءت على قدر فهمنا للموضوع:

- السعي نحو إعادة هيكلة القطاعات والتركيز على كل من قطاعي الزراعة والصناعة.
- دعم القطاعات الإنتاجية والعمل على ترتيب الاستيراد بصورة تحقق التنمية الاقتصادية.

العمل على زيادة وتحسين القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية للتقليص من استيراد السلع الاستهلاكية.

أفاق الدراسة:

–أثر سياسات الاستثمار الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

– دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

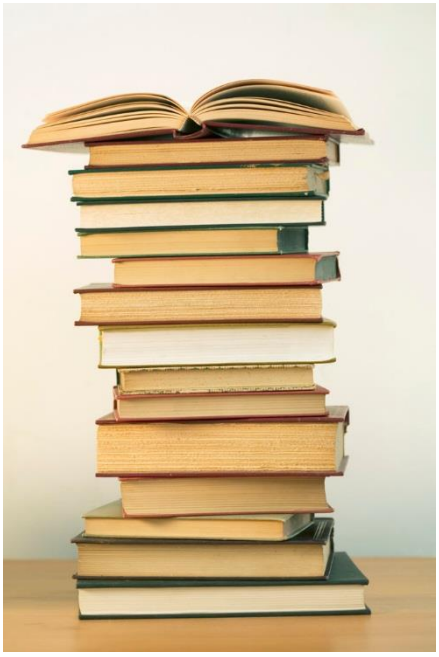

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1. أسامة ربيع أمين، التحليل الاحصائي للمتغيرات المعتمدة باستخدام spss، جامعة المنوفية، القاهرة، 2008.
2. ايمان عطية ناطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، 2007.
3. جمال جويدان الحمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
4. حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
5. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق، مصر 1996.
6. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة الاسكندري، 2013.
7. دومينك سلفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، دار ماكجور هيل للنشر، القاهرة، 1982.
8. رواء زكية يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في الديمقراطية وحقوق الانسان، دار الزهرة، عمان، ط 1، 2010.
9. سيد أحمد الخالق، أحمد بديع مليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003.
10. عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
11. عبد القادر محمد عبد القادرعطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003.
12. عبد المطلب عبد المجيد، القات وأليات التجارة العالمية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
13. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.
14. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

15. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية: اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية، دار قباء للباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.
16. فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016.
17. قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة3، 2006.
18. محمد صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
19. محمد علي ابراهيم، الأثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
20. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2008.
21. موسى سعيد مطر واخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
22. ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001.
23. ناصر عدوان، محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003.
24. ندى محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2008.
25. ياسر لحويش، مبدأ عام التدخل واتفاقيات التجارة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
26. يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاردن، 1993.

ب- الرسائل والاطروحات :

1. ابراهيم ريان، يوسف باهي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة – الجزائر في الفترة (1990-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.
2. ابراهيم ريان، يوسف باهي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي، 2017.
3. ايمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة (1998-2010)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

4. باي منى، بوصبيع العائش أسماء، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 2008-2009.

5. زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1980-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر للعلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

6. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

7. سارة بوراس، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

8. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2014-2015.

9. عبد القادر عوينان، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2008.

10. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودرها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان 2010-2011.

11. عطا الله بن طيرش، أثر سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.

12. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013\2014.

13. محمد السعيد علال، واخرون، دور التحرير التجاري في تحقيق النمو والرفاهية الشراكة الأورو جزائرية نموذج للفترة 1995-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمى لخضرالوادي، 2016-2017.

14. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

15. نعيمة زير مي، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

16. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

ج- المجلات والدوريات :

1. أحمد سعودي، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، 2019-2020، ارشاد وتوجيه، علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

2. أحمد سلامي، د. عيسى حجاب، كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية: حالة نموذج الانحدار لدالة الادخار في الجزائر)، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2018\60\15.

3. أمين حواس، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 16، العدد 2، الكويت، (31 يوليو/تموز 2014).

4. بو عقل مصطفى، قياس أثر عوامل دفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموذج الانحدار الخطي المتعدد، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2020.

5. رحمن حسن علي، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017، العراق، العدد 558، 2020.

6. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 73، 2008

7. سنوسي زوليخة وبوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد أيام 7-8 أفريل، 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1.

8. شريط صلاح الدين، عبد الباسط مداح، منير عزوز، موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2019، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني تحت عنوان: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 6-7 ديسمبر 2017، الجزائر.

9. عبد المنعم رزقي، جلول بن عناية، دراسة قياسية لأثر انخفاض قيمة الدينار على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة: 1980-2018، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية المجلد ،08العدد – 02 جوان 2021.

10. علي عبابه واخرون، التحرير التجاري والتنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة قياسية للفترة 2000-2018، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو الرؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03- ديسمبر 2019.

11. علي مكيد، تحليل العلاقة التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية لنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، الجزائر، العدد 664، 1جوان 2020.

12. غيدة فلة، د.غيدة فوزية، توضيح أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDLخلال الفترة 1980- 2014، الجزائر، العدد 3جوان 2018.

13. كمال بن دقفل واخرون، دعم تكوين رأس المال الثابت للنمو الاقتصادي في الجزائر، 1985 -2015، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 5، العدد 1.

14. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، تمويل التنمية في المنطقة العربية، التجارة الدولية كمحرك للتنمية، ديسمبر 2017.

15. محمد بن ابراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة والبيئة، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007.

16. محمد شريف ناصري، تحليل النحدار الخطي باستخدام برنامج spss ضمن بحوث علوم الرياضية، مجلة علوم الأداء الرياضي، المجلد 3، العدد 1، جوان 2021.

17. محمد قويدري، انعكسات تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002.

18. مصطفى قواس، البيئة والتنمية الحضرية المستدامة، سنة 2، تهيئة حضرية، الجغرافيا وتهيئة الاقليم، معهد علوم الأرض والكون.

19. وليد عريج، تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة المعارف، العدد 22، جوان 2017.

20. يعقوب محمد، قنادزة جميلة، النمو الاقتصادي: التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة، مجلة البشائر الاقتصادية، معسكر، الجزائر، العدد 321، 10نوفمبر2017.

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية

1. Chen, S., Zhang, H., & Wang, S. (2022). Trade openness, economic growth, and energy intensity in China. Technological Forecasting and Social Change, 179, 121608.
2. Ejike Daniel C, Anah Stanley A, TRADE LIBERALIZATION AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: A COINTEGATION ANALYSIS(1980_2015), AZIKIWE UNIVERSITY, AWKA, NIGERIA, 2018.
3. GREENE WILLIAMH . Econometric Analysis . pearson Eduation lndia. 2003.
4. khobai, Hlalefang and chitauro, Mishalight, The Impact of Trade Lieralisation on Economic Growth in Switzerland, Nelson Mandela University, MPRA Paper No. 89884, posted 19 Nov 2018 06:31 UTC.
5. Masoud Ali K ,The Impact of Trade opennesson Economic Growth in the Caseof Turkey,Research Journal of Finance and Accounting , vol ,7,No10 , 2016.
6. Nepal R, Paija N, Tyagi B, Harvie C. Energy security, economic growth and environmental sustainability in India: Does FDI and trade openness play a role? J Environ Manage. 2021 Mar 1;281:111886. doi: 10.1016/j.jenvman. 2020.111886. Epub 2021 Jan 7. PMID: 33421939.
7. Nguyen, M.-L.T.; Bui, T.N. Trade Openness and Economic Growth: A Study on Asean-6. Economies 2021, 9, 113. https://doi.org/10.3390/economies9030113
8. Orhan, A.; Adebayo, T.S.; Genç, S.Y.; Kirikkaleli, D. Investigating the Linkage between Economic Growth and Environmental Sustainability in India: Do Agriculture and Trade Openness Matter? Sustainability 2021, 13, 4753. https://doi.org/10.3390/su13094753.

9. Samuel O, Peter O, Energy Consumption, Trade Openness and Economic Development of Some Major Oil-Producing Countries in Africa, Publication Date: 14/05/2021, DOI: 10.52589/AJESD-41C2IGQJ, Volume 4 , Issue 1 (2021)

ثالثا–المواقع الالكترونية:

1. انشطة اللجنة الفنية الاستشارية للاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية. https:\\www.unescwa. org. 29\05\2022.10:00

2. حسان خضر، برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمه، الموقع/www.arab/09

3. Htt:\\www.stats.gov.sa23 .\5\2022. 18:00.

4. https :\\ar.theastrologypage. com\ 30 \2022 ،14:02

الملاحق

ملحق رقم (01): بعض مخرجات برنامج spss

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الناتج بدولار اسعار ثابتة	.133	31	.171	.903	31	.008

a. Lilliefors Significance Correction

Test of Homogeneity of Variances

الناتج بدولار اسعار ثابتة

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1.454	5	25	.063

Correlations

		الناتج بدولار اسعار ثابتة	الواردات الزراعية	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	سعر الصرف	اجمالي السكان	الانفتاح الزراعي
الناتج بدولار اسعار ثابتة	Pearson Correlation	1	.854**	.939**	.862**	.980**	-.378-*
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.036
	N	31	31	31	31	31	31
المال رأس تكوين اجمالي الثابت	Pearson Correlation	.939**	.956**	1	.681**	.895**	-.270-
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.142
	N	31	31	31	31	31	31
الصرف سعر	Pearson Correlation	.862**	.541**	.681**	1	.923**	-.334-
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000		.000	.066
	N	31	31	31	31	31	31
السكان اجمالي	Pearson Correlation	.980**	.782**	.895**	.923**	1	-.306-
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.094
	N	31	31	31	31	31	31
الزراعي الانفتاح	Pearson Correlation	-.378-*	-.296-	-.270-	-.334-	-.306-	1
	Sig. (2-tailed)	.036	.106	.142	.066	.094	
	N	31	31	31	31	31	31

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.993[a]	.986	.984	5088155731.90672700

a. Predictors: (Constant)، الانفتاح الزراعي، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، الواردات الزراعية، اجمالي السكان

b. Dependent Variable: الناتج بدولار اسعار ثابتة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	467333906228627200000000.000	5	9346678124572544000000.000	361.024	.000[b]
	Residual	647233218803382000000.000	25	25889328752135280000.000		
	Total	473806238416661000000000.000	30			

a. Dependent Variable: الناتج بدولار اسعار ثابتة

b. Predictors: (Constant)، الانفتاح الزراعي، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، الواردات الزراعية، اجمالي السكان

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-60332978802.665-	36056919269.318		-1.673-	.107
	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	.359	.265	.230	1.357	.187
	سعر الصرف	-63197087.582-	160473405.873	-.047-	-.394-	.697
	اجمالي السكان	5801.583	1515.769	.759	3.827	.001
	الانفتاح الزراعي	-4844991989.828-	1448140419.848	-.088-	-3.346-	.003

a. Dependent Variable: الناتج بدولار اسعار ثابتة

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	84926717952.0000000	202087235584.0000000	140091386564.9355000	39468717833.60531000	31
Std. Predicted Value	-1.398-	1.571	.000	1.000	31
Standard Error of Predicted Value	1438167040.000	3941411840.000	2169367684.516	561104026.110	31
Adjusted Predicted Value	82519851008.0000000	209675124736.0000000	140205386370.3936000	40032825739.74924500	31
Residual	-7344845824.0000000-	9214100480.00000000	.00001191	4644829450.77421400	31
Std. Residual	-1.444-	1.811	.000	.913	31
Stud. Residual	-2.283-	2.080	-.006-	1.052	31

Deleted Residual	-18364116992.000000000-	12156569600.00000000	-113999805.45809364-	6410565876.96976900	31
Stud. Deleted Residual	-2.514-	2.241	-.003-	1.089	31
Mahal. Distance	1.429	17.034	4.839	3.313	31
Cook's Distance	.000	1.303	.078	.233	31
Centered Leverage Value	.048	.568	.161	.110	31

a. Dependent Variable: الناتج بدولار اسعار ثابتة

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	السكان اجمالي	.014	71.941
	الزراعي الانفتاح	.098	11.254
	الصرف سعر	.039	25.540
	الثابت المال رأس تكوين اجمالي	.019	52.598

a. Variable dépendante: ثابتة اسعار بدولار الناتج

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي تكوين راس المال	16734 580106	11822 723990	12996 826851	13488 738188	12082 661748	12168 845292	11678 773782	11057 526176	12407 428954	11863 493051
اجمالي الناتج	55580 0002600	84449 9976200	104820 0020000	116599 9996900	14915 00007400	19906 00032300	257000 0007200	2780 199911400	28305 00102100	32381 98000000
سعر الصرف	8.9575 08333	18.472875	21.836075	23.34 540667	35.05850083	47.66272667	54.74893333	57.70735	58.73895833	66.573875
الواردات السلعية	97700 00000	77700 00000	83100 00000	87850 00000	915400 0000	10100 000000	90900 00000	86880 00000	940000 0000	91620 00000
اجمالي السكان	25758872	26400468	27028330	27635517	28213777	28757788	29266415	29742980	30192750	30623406
الانفتاح الزراعي	2.460937798	1.777477905	2.108114976	3.124397906	3.458141042	3.183569692	2.111875279	2.003036189	2.526639338	1.932380081

1

[1] تم استخراج البيانات من البنك المركزي التجاري.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5849114080 6	5246463053 0	49987659 253	35532381 618	27110119 400	23085772 617	20495291 463	16346857 032	1394681853 7	1250356796 0	1132914 2517	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1458853100 0000	1199156700 0000	996 802 6000000	110 4370 1000000	935288 9000000	850163 7000000	756198 6000000	614911 7000000	5252322000 000	4522770000 000	4227114 000000	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
74.38 598333	72.64 741667	64.58 28	69.29 24	72.64 661667	73.27 630833	72.06 065	77.39 4975	79.68 19	77.21 502083	75.259 79167	سعر الصرف
4047300000 0	3929400000 0	39479000 000	27631000 000	21456000 000	20357000 000	18169000 000	12380000 000	1196900000 0	9940000000	9171000 000	الواردات السلعية
35977451	35333882	34730604	34166976	33641007	33144972 0	32692153	32264159	31855110	31451513	3104223 8	إجمالي السكان
1.169801941	1.293341608	0.8148501 603	1.0524227 55	0.8244743 139	0.7557256 254	1.1186073 62	1.3113344 314	1.36271674 9	1.27980351 3	1.129839 787	الإنفتاح الزراعي

1

[1] تم استخراج البيانات من البنك المركزي التجاري.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	5849114 0806	6334576399 9	6438830994 6	7170226437 7	7871486367 4	7013766816 2	6893382040 5	6936784623 3	704262916 964	5448117478 9
إجمالي الناتج المحلي	1620959 8000000	1664791900 0000	1722859790 0000	1671267540 0000	1751463490 0000	1887620000 0000	2045230000 0000	2042830000 0000	202404450 62	1840341500 0000
سعر الصرف	72.93 788333	77.53 596667	79.3684	80.5 7901667	100.6914333	109.4430667	110.9730167	116.5937917	119.35355 83	126.7768
الواردات السلعية	4724 7000000	5037 8000000	5502 8000000	5858 0000000	5170 2000000	4708 9000000	4605 9000000	4633 0000000	4193 4000000	3512 2000000
إجمالي السكان	3666143 8	37383899	38140135	389223688	39728020	40551398	41389174	42228415	43053054	43853054
الإنفتاح الزراعي	1.01377 8004	1.062791825	1.249842097	1.561904274	2.201842357	2.2650086	2.099248357	1.640510084	1.6036617 91	2.128409122

1

[1] تم استخراج البيانات من البنك المركزي التجاري.